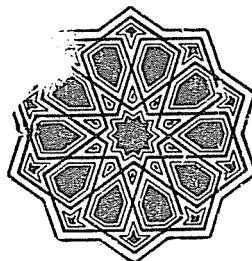


ANKARA ÜNİVERSİTESİ

LÂHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ

ANKARA ÜNİVERSİTESİ İLÂHİYAT FAKÜLTESİ
TARAFINDAN YILDA BİR ÇIKARILIR

Cilt : XXVI



بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة مقارنة بين شرائح المحصل

و

موقف فخر الدين الرازي من علم الكلام

البروفسور الدكتور حسين آتاي

ان فلسفة الدين الاسلامي عند بعض المفكرين المسلمين هي علم الكلام .
والحقيقة أن علم الكلام ينبغي ان يقال له ”فلسفة الدين الاسلامي لأنه
يضع أساس الدين الاسلامي الفكرية ”العقائدية النظرية“ ويناقشها ويدافع
عنها على أساس عقلية ومنطقية وتجارب علمية داعما ايادها بالوحى المنزل ،
ومفسرا النصوص الدينية على حسب ارتقاء العقل البشري بتجاربه العلمية
النافذة لفهم قوانين وأسرار الكون والمجتمع الانساني .

وقد مر علم الكلام براحل في الفكر الاسلامي وان كان هناك فكرة تعلم
ضدھ وتناقضه منذ ظهوره وحتى يومنا هذا ولكن ظهر مفكرون استغلوا بعلم
الكلام ، سُموا متكلمين او علماء الكلام حقا وبتعبير آخر فلاسفة الدين الاسلامي .
ويعتبر القرن الخامس والسادس والسابع الهجري ، والحادي عشر والثاني
والثالث عشر الميلادي عصورا نضوج علم الكلام . وفي تلك الفترة عاش فخر
الدين الرازي وأصبح من أخذاء المتكلمين ، والذين جاؤوا بعده مباشرة من
المتكلمين الفلاسفة والقضاة المتكلمين اهتموا بمنهجه وشرحوا ولخصوا كتبه
المتعددة خاصة ”المحصل“ في علم الكلام

فإن فخر الدين الرازي لقبه ابو عبد الله محمد بن عمر بن حسين بن علي ،
ولد في مدينة الري عام ٥٤٢ او ١١٤٨ هـ م، وتوفي في مدينة هرة
عام ١٢٠٩ هـ

وهو إمام وفيلسوف في علم الكلام وفلسفة الدين، لأنه لا يوجد كتاب يتحدث عن شخصية الرازى في لغة غير اللغة العربية. وفي السنوات الأخيرة بدأ العلماء والباحثون يهتمون بالرازى متكلماً ومفسراً. ولاشك، بأن فخر الدين الرازى لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث في نطاق البحوث الإسلامية بعد، اذ لم تقدم عنه ابحاث علمية تتناوله كفيلسوف مسلم.

ومن خلال اطلاعنا على ما كتب عن هذا العالم الكبير، وعلى ضوء ماوصلنا اليه من نتائج نستطيع ان نقول: ان الرازى قد لعب دوراً كبيراً في علم الكلام والفلسفة الإسلامية ويمكن ايجاز ذلك في نقطتين

الأولى – انه استوعب فلسفة ارسطو التقليدية ثم كان اول من ادخل هذه الفلسفة في علم الكلام. ونتيجة لما قام به الرازى أصبح علم الكلام فلسفه ويمكن ان نقول بعبارة اخرى انه جعل تلك الفلسفة كلاماً. وهكذا امتزج علم الكلام بالفلسفة، ولكن لا ينبغي ان يفهم من ذلك ان المسائل الفلسفية التي عارضها علم الكلام أصبحت بذلك مشروعة، بحيث اعتبرت كلاماً. لقد ادى ذلك المنهج الذي اختلطت فيه الفلسفة بعلم الكلام، الى عدم دراسة الفلسفة كعلم مستقل وبالتالي الى خود التفكير الحر في العالم الإسلامي.

وبعد ذلك فقد اتبع نهج الرازى حتى دخلت الفلسفة في علم الكلام وامتزجت به ومن ثم فلم تدرس الفلسفة كعلم مستقل ألم تصبح دراسة مستقلة عن علم الكلام. ثم أصبحت هذه الفلسفة الممزوجة بعلم الكلام سبباً للتأخر والاختداد شعلة التفكير الحر في العالم الإسلامي. ومن جهة أخرى فإن محيي الدين بن عربي والسهوردي قد اهتما بالجانب الوجودي من الفلسفة في التصوف وجعلها منه وبذلك انسحبـت الفلسفة المحسنة او العامة عن ميدان الفلسفة ولم يكن الرازى وحده رائداً في هذا المجال، بل نجد أيضاً محيي الدين بن عربي والسهوردي يدخلان الجانب الوجودي من الفلسفة في التصوف حتى وصل بها الحد إلى اعتباره جزءاً منها. وهكذا امتزجت الفلسفة المحسنة والتفكير الحر، بالتصوف فاصبحت الفلسفة تدرس بين سطور علم الكلام والتصوف بقدر ما اعطيت من العناية

وبعد عهد الرازي (٥٦٠هـ، ١٢٠٩م) وشهاب الدين السهروردي (٥٨٧هـ، ١١٩١م) لانصادف فيلسوفاً حقيقياً. لأن محبى الفلسفة اكتفوا منها بالقدر الذي دخل في علم الكلام والتصوف وبسبب ذلك لم يتم التفكير الفلسفى المحايد الحر، لأن منشأ التفكير الفلسفى وسبب تقدمه في الحقيقة هو التفكير الحر المحايد النام.

والمعلوم أن التفكير الفلسفى لا ينطوى على الأمام الاف ظل جو يسوده التفكير الحر الذي لا يخضع لأغلال تقيده تلك الأغلال التي من شأنها أن تطفئ اللهب المتقدفى سما فسيحة رحبة.

والذى لا بد من قوله هنا هو أن الفلسفة إنما تتبع وتمر إذا درست ذاتها لامن أجل غيرها. ولهذا يجب أن تدرس الفلسفة من أجل الفلسفه فقط. ولكن فخر الدين الرازي خالف ذلك عندما دمج الفلسفة بالكلام، بحيث أصبحت الفلسفة تدرس من خلال علم الكلام. وإذا كان علم الكلام قد استفاد من الفلسفة في بداية الأمر فإنه توقف عندما توافت الدراسات الفلسفية وأعتقد إن الاستاذ اسماعيل حتى الأزميري قد أخطأ عند ما جعل سيف الدين الأتمى أوسع علما بالفلسفة من فخر الدين الرازي (١)

الثانية - وإذا كان الرازي قد أدخل الفلسفة في علم الكلام فإنه - على ضوء فلسفة ارسسطو التقليدية - قد أعطى اتجاهها جديداً لعلم الكلام، فأثر بذلك على الفكر الإسلامي وقد ظهر تأثير الرازي جلياً في غيره من خلال بقاء العديد من العلماء والمفكرين أسرى اتجاهه ومنهجه بعد ذلك (٢). لقد أدى هذا التيار الجدید

(١) أزميري اسماعيل حتى، يك علم الكلام = علم الكلام الجديد، جلد ١ ٨٧/١ استنبول، اوقاف اسلاميه مطبعه سى. ١٣٢٩

(٢) يبدو واضحًا عند من يقارن الحصول مع من "طوال الانوار" للقاضي عبد الله بن هر البيضاوي المتوفى سنة ٥٦٨هـ ١٢٨٦م. أن اول من اتفق اثر الحصول هو القاضي البيضاوي في متنه المذكور وهو لم يكتف بالسير على نهج الحصول فحسب بل اقتبس منه العبارات والتعاريف والمعايير والا صطلاحات. ومع ذلك فإنه لم يشر لامن قريب ولا من بعيد للرازي ولكن الشارح شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني المتوفى سنة ٥٧٤هـ، ١٣٤٨م قد ذكر لفظ "الامام" مشيراً إلى الرازي وبذلك مهد الإمام الرازي طريقة ومنهجاً جديداً في علم الكلام لمن أقى بهله مثل عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الابعji القاضي القاضي المتوفى سنة ١٣٥٥هـ ٧٥٢

إلى انتشار مذهب الأشاعرة، كما كان له تأثير في اختفاء وإنكماش مذهب الماتريدية، بالرغم من أن أسلوب ومنهج الماتريدية في دراسة علم الكلام يختلف عن منهج وأسلوب الرazi. ويتصفع هذا التأثير أكثر بعد وفاة أكبر متكلمي الماتريدية وهو أبو المعين النسفي (١١٤٥/٠٨) اذلارى أحداً يتبع منهجه من بعده. ومن ثم أهمل كتابه "تبصرة الأدلة" لقد كان منهجه النسفي يختلف اختلافاً كبيراً عن منهجه ارسطو التقليدي حيث أنه شبيه بمنهج "السمنتكس" * اليوم: بذلك استولت المدرسة الأشعرية التي تقبلت الفلسفة المشائية على الفلسفة الأخرى، وأصبحت مثلاً لها في العالم الإسلامي بعد فخر الدين الرazi.

واذا كان قد أهمل ذلك حتى الان فإنه ينبغي أن يهتم به مستقبلاً، ولهذا فاننا نفكّر ان نقوم بعمل علمي آخر حول كتاب تبصرة الأدلة لأبى المعين النسفي.
إن تلك المحاولة الفلسفية الكلامية أدت إلى نشأة مذهب كلامي ذى اتجاه واحد في البحث والدراسة، ولم تتح فرصة لنمو الأفكار الفلسفية الحرة

ولكي نبرز دور فخر الدين الرazi في علم الكلام بوجه عام، نرى من المناسب أن نبين رأينا في الغزالي او لا، لأن الإمام الغزالي هو الآخر قد لعب دوراً كبيراً في التفكير الإسلامي قبل ذلك وبمهد الطريق للرازي فيمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية

١ - لقد ألمَّ الغزالي بجميع العلوم الإسلامية. وفي كل علم من تلك العلوم كان له الدور الموجّه وخاصة في أربعة علوم رئيسية. وبذلك تميّز عن سبقه لقد أصبحت شخصية الغزالي العالم والمفكر مثلاً - بما لمن أتى بعده؛ لكن ذلك يتطلب من منهجه واقناعه أثره عملاً كبيراً وجهداً شاقاً. أما العلوم الأربع الرئيسية التي برز فيها الغزالي هي ١ - الفقه واصوله ٢ - علم الكلام ٣ - الفلسفة ٤ - التصوف. لقد ضلع في هذه الجوانب الاربعة وأصبح له فيه دور التوجيه لقد كان عالماً واماً ما في تلك العلوم جميعاً، ولاشك أن ذلك يرجع إلى تميزه

حيث كان قد بني مؤلفه المشهور "المواقف في علم الكلام" اعتماداً على الحصول لفخر الدين الرazi وكما استفاد أيضاً من المتكلمين الذين سبقوه
(*) semantics علم معنى الألفاظ ومرادفها semasiology علم مد لول الألفاظ وارتباط الفكر باللغة وتطور دلالات الألفاظ

بذكاء حاد وشغف بالعلوم على اختلاف أنواعها ولهذا من الصعب ان نجد قبله عالما يحمل نفس ثقافته الواسعة تلك

٢- ان ثقافة الغزالى لم تقف عند حد معرفته للعلوم الاسلامية فحسب، بل تعدتها الى حد الilmam والإحاطة بالثقافة التي تعارض الاسلام عالما بمالدى خصوصه في الوقت نفس من ادلة وحجج. واعتماداً على ذلك كان يسوق آرائه المستندة على اساس راسخ متين. فمثلاً عندما يقوم التصوف من الناحية التشريعية يستند في ذلك على ما للديه من ثقافة في الفقه وأصوله ولذلك عند ما يقال ان الغزالى يتحدث في الفقه كذا او في التصوف كذا لا ينظر إلى رأيه كأى رأى من الآراء بل ينظر الى أنه اهل لرأيه وصاحب كلمة صحيحة فيها يقول. وكذلك الامر فيما يتعلق بالعلوم الأخرى التي ضلع فيها . مثل علم الكلام والفلسفة. وهكذا جذب الغزالى بثقافته الواسعة أنظار غيره من العلماء، فاثار فيهم روح التوسيع في العالم حيث نشأ من بعده شيج التوسيع في الأبحاث والعلوم ، لكن ذلك أصبح حائلاً امام التعمق فيها. لقد حاول العلماء من بعده التشبه به في ثقافته الواسعة تاركين التخصص في المواضيع ملأدو الى ضياع العلم والفلسفة

٣- لم يكن الغزالى ضد الفلسفة فحسب، بل عارض علم الكلام أيضاً، ولذلك كان له تأثير ملحوظ في هذين الموضوعين الذين يعتبران مجال تفكيراً أكثر من العلوم الأخرى ولكون الغزالى يتمتع بمكانة علمية ودينية لدى جمهور المسلمين فان عداوته لعلم الكلام والفلسفة انتشرت لدى الأوساط المختلفة ، ومن ثم ازدادت خصو مهما من مختلف الطبقات. ولازال هذه الفكرة منتشرة في الأوساط الدينية حتى يومنا هذا. إن هذا الموقف السلبي من الغزالى قد أعق نمو التفكير ومشروعية الحرية التي تحتاج إليها بالضرورة التنمية الفكرية.

٤- عندما قام الغزالى بوضع معيار للعلوم المختلفة أخطأ في اعطاء كل علم من العلوم حقه. فهو قد أعطى للتتصوف مثلاً قيمة أكثر مما يستحق ، مما يؤدي الى اختلال التوازن بين العلوم المختلفة. لقد استطاع الغزالى بماله من شخصية ومكانة علمية فذلة لدى الجمهور كما قلنا، أن يلعب دوراً كبيراً في إقناع الناس بصحة رأيه

ومنهجه. وقد كان ذلك سبباً من الأسباب التي أدت إلى ترجيح رأيه عندما تعرض لكل من الفلسفة وعلم الكلام. أن الغزال لم يكتف بذكر آرائه تلك في كتاب أوف موضوع معين بل بينها وبين ثانياً كتبه المختلفة في التفسير والحديث والشريعة والتصوف. وبين رأيه بوضوح في ذلك كله ونصح فيها بتعلق بعلم الكلام بعدم التعمق فيه لانه لاحقة تدعوا إلى الاء ستفاضة في موضوعاته وقال نفس الشئ بالنسبة للعلوم الشرعية الأخرى فهو يقول بهذا الصدد:

”فإن العلم كثير والعمر قصير وهذه العلوم آلات أو مقدمات وليس مطلوبة لعينها بل لغيرها. وكل ما يطلب لغيره فلا ينبغي أن ينسى فيه المطلوب ويستكثُر منه فاقتصر من شائع علم اللغة على ما تفهم منه لغة العرب. وتنطق به ومن غريبه على غريب القرآن وغريب الحديث ودع التعمق فيه. واقتصر من النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنّة... فما من علم إلا له اقتصار واقتضاد واستقصاصاً... ونحن نشير إليها في الحديث والتفسير والفقه والكلام لنقيس بها غيرها. فالاقتضاد في التفسير هو ما يبلغ ضعف القرآن في المقدار كما صنفه على الواحدى اليسابورى وهو الوجيز، والاقتضاد هو ما يبلغ ثلاثة أضعاف القرآن: كما صنفه من الوسيط فيه. وما وراء ذلك استقصاء مستغنى عنه فلامرد إلى انتهاء العمر.

واما الحديث فالاقتضاد فيه تحصيل ما في الصحيح بتصحيح نسخة على رجل خبير بعلم متن الحديث واما حفظ اسماي الرجال فقد كفيت به بما تحمله عنك قبلك ولذلك أن تقول على كتبهم. وليس يلزمك حفظ متون الصحيحين ولكن تحصله تحصيلاً تقدر منه على طلب ما يحتاج إليه عند الحاجة واما الاقتصاد فيه فان تضييف إليها ما خرج عنها مما ورد في المسندات الصحيحة.

واما الفقه فالاقتضاد فيه على ما يحويه مختصر المزني وهو الذي رتبناه في خلاصة المختصر والاقتصاد فيه ما يبلغ ثلاثة امثال له وهو القدر الذي اوردناه في الوسيط والاستقصاء ما اوردناه في البسيط.

واما الكلام فمقصوده حماية المعتقدات التي نقلها أهل السنة من السلف الصالح لا غير: وما وراء ذلك طلب لكشف حقائق الأمور من غير طريقها،

ومقصود حفظ السنة تحصيل رتبة الاقتصاد منه بمعتقد مختصر، وهو القدر الذي أوردناه في كتاب قواعد العقائد من جملة هذا الكتاب. والاقتصاد فيه ما يليغ قدر مائة ورقة وهو الذي أوردناه في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد” (٢).

وبعد اطلاعنا على موقف الفرزالي من الفلسفة وعلم الكلام ذلك الموقف الذي أوجزناه آنفاً يأكّل فخر الدين الرازي ليوحد بين الفلسفة وعلم الكلام كما أسلفنا وهكذا تكتسب الفلسفة مشروعيتها علم الكلام. ولكن بسبب عدم استقلالها لم تستطع أن تتقدم، ثم إن هذا الوضع قد أثر بدوره في العلوم التجريبية.

وإذا أردنا أن نفهم التفكير الإسلامي بعد الرازي علينا أن نبدأ بالرازي قبل ذلك ونفهمه جيداً. وبكل أسف نقول إن الرازي لم يفهم كما ينبغي لعدم اهتمام الناس بمؤلفاته. الأخرى كاهنها مهم بتفسيره الكبير فقد أخذ الرازي لقب الإمام بناء على موقفه من علم الكلام علماً أن بعض أعماله العلمية الخاصة بهذا العلم لم تنشر بعد مثل ”المطالب العلمية“ ”والملخص“ ”ونهاية العقول“ ”والمحصول“ (*) في الأصول“ وغيرها من الأعمال العلمية المهمة، ومن جهتنا نتوى القيام بنشر تلك الأعمال المهمة بقدر استطاعتنا وبقدرتنا تسمح به إمكاناتنا.

دراسة مقارنة بين المحصل وشروحه

إذا قلنا إن فخر الدين الرازي هو نقطة بداية أو نهاية المتنبي بين المتقدم والمتأخر نكون قد أنصفناه بلا شك فهو نقطة بداية يعني أن الثقافة الفلسفية والكلامية الإسلامية اتّخذت اتجاهها جديداً بعده وهو ملتقى الطرق بين المتقدم والمتأخر يعني أن الثقافة الإسلامية الفلسفية والكلامية التقليدية قد انتهت إليه وأذا جاز التعبير فإن منزلته تعادل منزلة ارسطوفى الثقافة اليونانية من حيث الأهمية. لقد استطاع الإمام بكل ما توصل إليه الأقدمون ثم صاغه في قالب جديد. ونعتقد أن هذا يكفي لأن تفتخر به الثقافة الإسلامية.

(٢) الفرزالي، أحياء علوم الدين، ٥٨/١، القاهرة، ١٩٦٧.

(*) طبعت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المحصل في علم أصول الفقه في ست مجلدات ١٤٠١-١٩٨١. وهذه المقالة كتبت قبل ذلك.

لقد قسم الرازى كتاب المحصل الى اربعة اقسام:

- ١- القسم الاول في مبادئ المعرفة ومصادرها وكيفية اكتسابها.
- ٢- القسم الثاني في الموجود والأشياء الموجودة وترتيبها وخصائصها المميزة بعضها من بعض.
- ٣- القسم الثالث في إثبات المبدأ الأول وواجب الوجود ومصدر كل الموجودات.
- ٤- القسم الرابع في السمعيات وما يدخل فيها من نبوءة، وآراء الفرق المختلفة النشأة من فهم النصوص والاخبار.

لم يكن الرازى السباقاً مثل هذا التقسيم. فإن ابن سينا يذكر في أول الاشارات بأنه يبدأ بالمنطق ثم بالأشياء الطبيعية وثالث بما بعد الطبيعة. ان هذا النهج مفيد ونافع للقارئ حيث انه يتبع له لأول وهلة ماذا يحتوى الكتاب وما هي الغاية منه وكأن المؤلف قد لخض كتابه للقارئ ببعض كلمات ليشوّقه ويجعله يستمر في القراءة. وهكذا نرى أن من سبق فخر الدين الرازى من المتكلمين قد اتبع هذا النهج لقدر ما كان العلماء يبوبون كتبهم مبتدئين اولاً بنظرية المعرفة ثم بأنواع الأدلة والكافئات الطبيعية كما درجوا الى البحث عن وجود الله تعالى ثم النبوتات. وكأنهم رأوا قبل كل شيء أنه من الضروري الإيمان بالله تعالى ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم لأن ذلك يجعل الإنسان مدركاً للمدى المعرفة ولأن الله تعالى قال: "فاعلم انه لا إله إلا الله" ، ومن ثم لم يعرف بأن هناك كائنات حية كثيرة في هذا الكون وأن رب العالمين قد اصطفي الإنسان من بين هذه الموجودات بائزال الوحي إليه. وإلى جانب هذا لاشك انه كانت هناك مواضيع أخرى أو خاصة افردت لها الكتب والتاليف. أما اليوم فان كل مؤلف يتبع منهاجاً خاصاً به بحيث يستطيع ابداً رأيه بشكل ينسجم مع مستوى استيعاب الناس مسلطًا الأضواء على بعض المشاكل التي تدور في أذهان الآخرين.

إن المؤلف يشرح غايته ومنهجه في مقدمة كتابه وبين موقف كتابه البيئات العلمية: والشارح كذلك وبين غايته من خلال شرحه ووضع الكتاب الذي يشرحه بين الأوساط العلمية.

إن الحصول لفخر الدين الرازي كما يفهم من اسمه هو محصل أفكار وأراء الرازي أولاً ثم محصل أفكار المتقدمين والمتاخرين من الفلاسفة والتكلمين ثانياً. وللهذا فإنه جدير بأن يوضع بين الكتب التي عنى بها شارحوها وأعطوا لها عنابة كبيرة ووجدوا فيها أشياء مبهمة فأوضحوها وأفكاراً جديدة فنقدوها.

الحقيقة أن القاريء يجد في المحصل آراءً استطاع المتقدمون أن يسبقوا المؤلف فيها إلا أن المؤلف قد أتى بشيءٍ جديد في الإيضاح والشرح والبيان وقد لخص ما كتبه في كتبه المختلفة مثل المباحث المشرقية ونهاية العقول والملخص وغيرها. فالقارئ يلاحظ الأفكار والعبارات المركزة في المحصل، إذا قارن ما فيه بكتب المؤلفين الآخرين.

أن الحصول يحتوى على فلسفة المشائين بدعاً من ارسطو وحتى ابن سينا في المنطق والفلسفة الطبيعية وما وراء الطبيعة وناقش واجب الوجود وامكانية وجود العالم كما ورد عند الفارابي وابن سينا في الفلسفة الوجودية لقد كان الكلام والفلسفة قبل الرازي مفترقين في المنهج والمحتوى، ولكن الرازي جمع بين آراءً ومناهج الفلاسفة والتكلمين في كتابه "المحصل" مثل أدلة إثبات وجود الله تعالى. لقد اتخذ المتكلمون من قبله من جملة ما اتخذوه من الطرق في إثبات وجود الله تعالى طريق الحدوث. وأما الفلاسفة فكانوا يتبعون طريق الامكان. والرازي جمعهما في مؤلفه هذا. لقد رجح الرازي طريق الامكان على طريق الحدوث في قوله: «علة الحاجة إلى المؤثر، لما سبق، الامكان لا الحدوث» (١). فإنه رجح دليل الامكان على دليل الحدوث في خلق الله للكون. وبهذا الصدد يقول:

(١) لأن الحدوث كيفية لوجود الحادث فيكون متاخراً عنه والوجود متاخراً تأثير القادر فيه المتاخر عنه احتياج الممكн إليه، المتاخر عن علة احتياجه إليه، فلو كان العلة هي الحدوث لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب.

(ب) احتاجوا (أي المتكلمون) بأن علة الحاجة لو كانت هي الامكان، لزم احتياج العدم الممكн إلى المؤثر، وهو عمال لأن التأثير يستدعي حصول الآخر والعدم نوعٌ مخصوص فلا يكون أثراً.

(١) المحصل، ٥٤، مصر ١٢٢٣.

(ج) جوابه: فإن قيل: إن علة العدم عدم العلة (٢):

إن فخر الدين الرازي في بند(١) بين سبب ترجيحه علة حاجة الكون إلى وجود الله تعالى بأنه الامكان ويعطى سبب ترجيحه بأن احتياج الممكن إلى الواجب الوجود احتياج مباشر وملازم وموجود منذ بداية الأمر وقبل احداث الممكن.

ولذلك لا يمكن ان يخطر ببال الانسان المفكر درجات او مرافق علية الحاجة لأن الانسان يصل في الطريق الحق عند ما يندرج في وسائل الاحتياج المتعددة. والاحتياج متلاحم ومتلاصق وبتعبير آخر اذا كانت علة الحاجة هي الامكان. وأما إذا كان علة الحاجة هي الحدوث تتأخر علة الحاجة عن الحدوث. وهذا هو المعنى الدقيق في المسألة. وعلى ذلك تظهر علة الحاجة بعد أن يحدث الكون؛ يعني بعد ما ان يخلق الله الكون ونراه باعيننا وحواسنا حيثنة نفهم او نستدل بما أن الكون قد حدث وصار بعد أن لم يكن موجودا. إن الله احدثه وكونه وخلقه. هنا علة الحاجة تأخرت عن الحدوث أو على الأقل بالنسبة الى فهم الانسان. فاما في الامكان فإن الإنسان يفهم في بداية الحاجة قبل كون الحدوث أو قبل إيجاد وخلق الكون، فإنه يحتاج إلى موجود وخلق قبل أن يكون اي شيء: وهنا يفهم من امكانيته، أنه يحتاج إلى واجب الوجود لأن يكون موجودا. هنا علة الحاجة سابقة إلى الإيجاد. وهذا يستند على التفكير الحضن والبحث، ويعتبر آخر مسألة ميتافيزيقيه.

وفي بند(ب) فإن الرازي أتي بدليل المتكلمين المتقدمين في ترجيع علية الحدوث على الامكان، واستدلال المتقدمين من المتكلمين بأن الامكان لو كان هو علة الاحتياج وأن الامكان هو استواً طرف الوجود والعدم لكن العدم الممكن يعني لا العدم المستحيل، يحتاج إلى مؤثر. فالمتفق عليه أن يفهم ان العدم نفي عرض، ولا يحتاج إلى مؤثر، حتى لا يخطر ببال انسان ان ادعاه الحاجة الى المؤثر الحال لأن العدم غيرحتاج لأنه إذا احتاج، معناه

(٢) نفس المحصل.

أصبح موجوداً وأثر مؤثر لانه لما كان محتاجاً إلى المؤثر والمؤثر يؤثر فيه ويصبح اثراً لأن عملية الحاجة سابقة على الوجود في الا مكان، وإن كانت الحاجة ثابتة يلزم أن يكون العدم ثابتاً موجوداً وهو محال. ولذلك اعتبر المتكلمون القديماً وبعض المحدثين منهم حاجة الكون إلى واجب الوجود هي الحدوث لا الامكان.

وفي بند (ج) فان الرازى أعطى لهم الجواب، بأن الممكن في حالة الامكان بما أنه مستوى طرف العدم والوجود. والممكن ليس هو موجوداً ولا معدوماً على حد تعبير الفلسفية نظرياً فإنه غير موجود فعلاً فلا يحتاج إلى المؤثر ولا يخطر ببال المفكر احتياجاته إليه لأنه عدم ولا حاجة إلى تفكير وجوده ولا سببه له ولا علة. لأنه مادام في حيز العدم فإنه عدم سبب التفكير في حاجته إلى المؤثر، هو عدمه يعني عدم علته وهو قاعدة عند المتكلمين والفلسفه: علة العدم عدم العلة. فعنده أن العلة في ان الشئ غير موجود ومعلوم هو عدم وجود علته يعني لا يوجد دليل لعلة وجوده: وهذا هو دليل على عدم وجوده وكذلك استدلال المتكلمين على أن العدم الممكن محتاج إلى مؤثر غير وارد ولا مستند على تفكير منطقى: وهذا الجواب يظهر ويعتمد على استعمال المصطلحات الفلسفية والكلامية، وتحقيق أو تبيين معانيها كما هي مصطلح عليها بدقة ممكناً.

ومن جانبنا كان من الممكن أن يقوم بجواب ثان لذلك. في الحقيقة، الممكن الحقيقي هو مستوى طرف العدم والوجود محتاج إلى مؤثر، وطرفه العدى أيضاً محتاج إلى المؤثر لأن يكون موجوداً ولا غبار فيه، والا كيف يمكن ان يكون موجوداً، فإن عدم الوجود سابق على الوجود في الممكن الموجود، وإذا لم نعتبر الحاجة هنا يعني في الممكن حالة عدم وجوده كيف، يمكن أن يكون موجوداً فيما بعد، ينبغي ألا يكون هناك أى مانع من أن العدم الممكن محتاج إلى المؤثر، وبطبيعة الحال الممكن محتاج إلى المؤثر حال عدمه لأن يكون موجوداً وحال وجوده لأن يكون وجوده دائماً ومستمراً ولذلك يحتاج الممكن الموجود إلى المؤثر في الوجود والدوام.

في الجملة، إن الممكن في كلتا الحالتين الوجود والعدم محتاج إلى المؤثر نظرياً في حالة العدم، لأننا نفكّر أنه سيكون موجوداً بمؤثر، وفي هذه الحالة هو

معدوم و محتاج . والممکن محتاج إلى المؤثر وجودياً في حالة الوجود ليست مر وجوده

ويقول فخر الدين الرازي في ترجيحة الامكان على المحدث بناءً على تعليمه ماهية الامكان . ويظهر من عبارات الرازي في ترجيحة هذه المرة أنه بالامكان يستطيع الانسان أن يثبت استمرارية دوام الحاجة يقول بهذا الصدد :

(١) " والممکن حال بقاءه ، لا يستغنى عن المؤثر ، لأن علة الحاجة الا مکان والامکان ضروري اللزوم للماهية الممکنة ، فهي إبداً محتاجة . لا يقال أنه صار الوجود أولى به حال البقاء . لانا نقول هذه الاولوية المعنية عن المرجع ، إن كانت حاصلة حالة المحدث ، وجب الاستغناء عن المؤثر ، حال المحدث وإن لم تكن حاصلة حال المحدث ، فهو امر حدث حال البقاء ، ولو لاه لما حصل الاستمرار .
فما لشيء حال استمراره مفتقر إلى المرجع ،" (٢)

يشير الرازي في هذه العبارات إلى ماهية الممکن ، وهي أن الماهية ليست غنية عن المؤثر . إن ماهية الممکن كما بينا آنفاً ، إذا اخر جت من العدم إلى الوجود ، فصفة الامكان لا تفصل عنه وتلازمها ، فصفة الامكان بما أنها لازمة وضرورية للماهية والماهية إذا خرجمت من العدم إلى الوجود ، لاتنقلب من الامكان إلى الوجوب وتبقى الماهية على صفة الامكان كما كانت عليه قبل اتصافها بالوجود . وفي هذه الحالة تحتاج إلى الواجب الوجود . ونظريه الامكان عند ما وضعت من قبل الفارابي وشرحها بعده ابن سينا وما قصدا هذا المعنى وهو خلاف الحدوث . ان المحدث اذا قبل بالمعنى الذي حددته المتكلمون بأنه خروج الشيء من العدم إلى الوجود ، وقبل وجوده لم يكن متصفًا بأية صفة من صفات النفي ولم يسم باسم من الأسماء سوى النفي المخصوص حيث ليس له اسم يقابلها . وإذا وجد وحدث لم يكن له اي صلة بما كان قبل وجوده ، لانه قبل وجوده لم يكن شيئاً مذكوراً حتى يستطيع الانسان ان يفكر بان له علاقة بما قبله وما بعده . او اذا وجد لم يكن محتاجاً بدوره إلى المؤثر ليوجده ويحده مرة ثانية لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل .

وأما احتياج الممكن الوجود إلى المؤثر حال وجوده لا يستلزم تحصيل الحال، فالفرق هو أن الممكن لا يحتاج إلى المؤثر في وجوده أو لاتصال الماهية بالوجود، بل لاتصال الماهية بالأمكان وهذا الامكان باق بعد وجوده، ولكن في الحدوث غير باق ما هو قبله ولذلك يمكن التفكير بعدم احتياجه إلى المؤثر، لأن المؤثر قد أظهر اثره واتم عمله وانتهى، ولم يبق له علاقة مع عمله في نظرية الحدوث وحاجة الوجود إلى الاستمرار في نظرية الحدوث ينبغي أن تبني على نظرية أخرى أو تستند على دليل آخر. ودليل الحدوث لا يعطي ذلك بصرامة ووضوح وأما نظرية الامكان فأنها تتضمنه، وهذا هو سبب الترجيح عند الرازى.

(٢) «احتجموا (المتكلمون الذين يرجحون نظرية الحدوث) بأن المؤثر حال البقاء، إما أن يكون له فيه تأثير أو لا يكون. فإن كان له فيه تأثير، فذلك الاشتراطان يكونان الوجود الذي كان حاصلاً وهو محال. لأن تحصيل الحاصل محال. وإنما أن يكون أمراً جديداً، كان يمكن المؤثر مؤثراً في الجديد لافي الباقي: وإن لم يكن له فيه تأثير أصلاً، استحال أن يكون مؤثراً».

ويقول هنا أصحاب نظرية الحدوث ان الشيء المحدث متى ما احدث وخلق
فأنه يصبح بمعنى عن المؤثر وغير محتاج اليه مرة ثانية، إذ لم يبق له حاجة به لأن
الشيء المحدث عند ما حدث وتم انقطعت علاقته مع مؤثره وان فرض علاقته به
لا يعطي اي معنى لانه ماذا يعمل المؤثر في المرة الثانية هل يعطى وجوداً موجوداً
وهذا لا يمكن بالطبع لأن الموجود غير محتاج الى الوجود والا يكون ايجاد
الموجود وهو محال وبتعبيرهم هو تحصيل الحاصل. وإذا اعطي المؤثر وأوجد
شيئاً جديداً. وهو شئٌ جديد ومحدث آخر ليس هو الشيء المحدث الاول
السابق. وبما ان المؤثر لا يعمل شيئاً في المحدث لافي ايجاده بعد ان وجد ولا
في ابقاءه لأن البقاء تزويده الشيء بالوجود مرة ثانية ولا حاجة اليه لأن الموجود
بمانه موجود لا يحتاج الى الموجود ولا يبقى المؤثر مؤثراً.

(٣) "الجواب: لا ينفي بالتأثير تحصيل أمر جديد بـ"البقاء" الـ"رثليقا" المؤثر (٤)،"

(٤) المحصل (هاش)

جواب الرازى هنا ليس مقنعاً، فهو وإن لم يكن تحصيل أمر جديد، فإنه استمرار وتزويد الموجود بالوجود لكي يبقى الموجود دائم الوجود. وصححة هذه الدعوى تقوم على إثبات وجود العلاقة المستمرة بين المؤثر والاثر ودوماً حاجة الموجود إلى الموجود حال وجوده

وهنا أرى أنه من الأحرى أن توضع هنا اقوال الشرح نصب الاعين حتى يمكن للقارئ الكريم المقارنة في إيضاح وشرح وفهم عبارات الرازى حيث نتمكن من خلال ذلك تقديم وتقريب المعنى إلى الأذهان

يقول نصير الدين الطوسي: في شرح النصوص في بـ ج: «اقول: الحدوث هو كون الوجود مسبوقاً بالعدم فهو للوجود الموصوف به. والصفة متأخرة بالطبع عن موصوفها. والوجود الموصوف به متأخر عن تأثير موجوده بالذات تأخير المعلول عن العلة. وتأثير الموجود متأخراً عن احتياج الأثر إليه في الوجود تأخيراً بالطبع».

واحتياج الأثر متأخر عن علته بالذات وجمعها أربع تاخرات. اثنان بالطبع واثنان بالذات وذلك يقتضي امتناع كون الحدوث علة للاحتجاج.

وقد قالوا في معارضه الامكان صفة للممكן فهو متأخر عنه. والممكן متأخر عن تأثير المؤثر فيه. والتأثير متأخر عن الاحتياج المتأخر عن علته وهي فاسدة. لأن الممكן الموصوف بالامكان ليس متأخر عن تأثير المؤثر. إنما يتأخر عنه وجوده أو عدمه المتأخران عن ذاته اللذين بسببهما احتاج إلى مؤثر ثم إلى علة الاحتياج.

والقائلون بكون الامكان علة الحاجة هم الفلاسفة والمؤاخرون من المتكلمين، والقائلون بكون الحدوث علة لها هم الأقدمون منهم.

وقولهم: لو كان الامكان علة الحاجة لزم احتياج العدم إلى المؤثر وهو محال ليس بشيء لأن عدم المعلول ليس نفياً صرفاً ولا مانع من أن يكون معلولاً لعدم العلة كامر القول فيه. وقد تبين أن ذلك غير مشتمل على فساد. (٥) وفي

(٥) المحصل (هامش) ٥٤. الطوسي، تلخيص المحصل ١٢١-١٢٠ تهران ١٩٨٠

شرح النصوص : ٣٤٢،١

«أقول : القول بـأنَّ الممكِن حال بقائه محتاج إلى المؤثر هو قول الحكماء والمؤخرين من المتكلمين. وبعض منهم يفرقون بين الموجد وبين المبقي : والاعتراض بأنَّ المؤثر حال البقاء إما أن يكون له في الآخر تأثير أعلاه، يشتمل على غلط. فإنَّ المؤثر في البقاء لا يكون له أثر البقاء حال العدم. وتحصيل الحاصل إنما لزم منه. والحق أنَّ المؤثر يفيد البقاء بعد الأحداث».

وقوله وإن كان أمراً جديداً كان المؤثر مؤثراً في الجديد لافي الباقي. جوابه : نعم تأثيره بعد الأحداث في أمر جديد هو البقاء فإنه غير الأحداث فهو مؤثر في أمر جديد صار به باقياً، لافي الذي كان باقياً.

وقوله في الجواب. لأنَّى بالتأثير تحصيل أمر جديد بل بقاءُ الأثر لبقاءَ المؤثر، ليس بشيءٍ لأنَّ البقاء المستفاد من المؤثر أمر جديد لواه لكان الآخر مما لا يبقى» (٦)

لاريده أنَّ اعلق على عبارات الطوسي لأنَّها واضحةٌ إلاَّ الجملة الأخيرة مع استصحابه عبارة الرازى في الجواب ولم يزد عليها شيئاً وإنما اعاد نفس المعنى بعبارات أخرى.

وأما ابن أبي الحديد فقد علق على قول الرازى قائلاً : «فصل : ثم تكلم في أنَّ الممكِن الباقي هل يستغني حال بقائه عن المؤثر أعلاه وهي مسئلة خلاف بين الفلاسفة وكثير من المتكلمين. فاحتاج للذهب الفلسفية بأنَّ الحاجة إلى المؤثر الامکان. والامکان ضروري التزوم ل Maher الممكِن فيكون محتاجاً أبداً ثم سُؤل نفسه فقال إنَّ حال البقاء صار أولى بالوجود واجب بأنَّ هذه الأولوية المغنية عن المرجح إنْ كانت حاصلة حال الحدوث وجب الاستغناء عن المؤثر حال الحدوث وإن لم تكن حاصلة حال الحدوث فهي أمر حصل (و) حدث حال البقاء ولوه لما حصل الاستمرار. فالممكِن حال استمراره مفترض المرجح» (٧).

(٦) " " " ٥٥،٥٤. تخلخيص المحصل ١٤١

(٧) تلبيقات ابن أبي الحديد، ٤٥٥ ب، مكتبة جامعة اسطنبول تحت ٣٢٩٧

وفي شرح نص الرازى (١، ٢، ٣) يقول ابن أبي الحميد:

”أقول: إن هذا خروج عن محل التزاع لأن الفلاسفة ومن وافقهم من المتكلمين على هذه المسئلة يزعمون أن الممكن الباقى محتاج حال بقائه إلى مؤثر خارج عن هذه الاولوية سوا“ صح القول بها أؤفسد. ولو جاز عند الفلاسفة أن يكون وجود العالم حال استمراره تسلیم هذه الاولوية من علة خارجة عنه بالكلية واجبة الوجود يقتضى دوامه واستمراره. وفي هذا وقع التزاع وهو محل البحث والنظر وكلام صاحب الكتاب تصریح بالرجوع عن المذهب الذى يروم ان ينتصر له. حکى خجۃ ملن زعم انه لا يكون المؤثر مؤثرا الا في امر حادث. ومحضوها ان المؤثر حال بقا‘ الاثر اما ان يكون له تاثير او لا يكون. فان كان له فيه تاثير فذلك التاثير اما الوجود الذى كان حاصلا وهو محال لأن تحصیل الحاصل محال ، واما امر جديده فيكون المؤثر مؤثرا في (*) امر متجدد لافي الباقي ، وان لم يكن له فيه تاثير اصلا استحال ان يكون له فيه اثر. واجاب فقال (الرازى) ”انا لانعنى بالتأثر ثير تحصیل امر جديده بل بقا‘ الاثر لبقا‘ المؤثر“.

”أقول: إن حجۃ الخصم قد أتت على هذا الجواب. لأن بقا‘ الاثر الذى زعم (٤٥٦ - ١) أنه معلول المؤثر هل هو الحاصل أم غيره. إن كان الاول فتحصیل الحاصل محال.

وإن كان غيره فهو شیء متجدد حصل بالمؤثر و ذلك قول بأن المؤثر لم يؤثر الا في امر متجدد وهو مطلوب الخصم. وليس معلمك قسم ثالث. فإن قلت المؤثر أثر في استمرار(و) دوام الباقي قيل لك هذا الاستمرار هو نفس الشیء الحاصل بعينه أمزيد على نفسه أما كيفية او نسبة او منها شئت فقل: الأول قول بتحصیل الحاصل ، والثانی رجوع إلى مذهب صاحب الحجۃ وقد استقصیت البحث في هذا الموضوع في التعليق على كتاب الأربعين“ (٨)

إن صاحب المفصل في شرح الحاصل على بن عمر الكاتب الفزویني أوضح

(*) في الخطوطۃ: من

(٨) نفس المرجع، ٤٥٥ ب - ٤٥٦ .

وشرح نصوص المحصل (أ، ب، ج) بعباراته الآتية: «عملة الحاجة إلى المؤثر الإمكان لا الحدوث إلى آخره: أقول اختلف الناس في أن عملة الحاجة إلى المؤثر الامكان أو الحدوث فذهب الحكما، وبعض المتكلمين إلى أنها الامكان، والحدث غير معتبر أصلاً. وذهب بعضهم إلى أنها الحدوث وذهب الباقون إلى أن عملة الحاجة الامكان والحدث.

إذا عرفت هذا، فنقول الدليل على أن الحدوث غير معتبر أصلاً هو أن الحدوث عبارة عن كون الشيء مسبوقاً بالعدم، فيكون صفة وكيفية ذلك الشيء الحادث فيكون متاخرًا عنه لوجوب تأخر الصفة عن الموصوف وجود الشيء الحادث متاخر عن تأثير الفاعل فيه، وهو أعني تأثير الفاعل فيه متاخر عن احتياجاته إلى الفاعل لأنه لو احتياجاته لما وقع بالفاعل لأنه حينئذ يكون إما واجباً أو ممتنعاً. وأاحتياجه إلى الفاعل متاخر عن عملة احتياجاته إلى الفاعل فإذاً الحدوث متاخر عن عملة الحاجة فلو كان هو عملة أو جزءاً منها، لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب وأنه محال.

وإذا ثبت أن الحدوث غير معتبر أصلاً والمحوج إلى المؤثر إما الامكان أو الحدوث لأن عند انتفاء كان الشيء واجباً قدماً. ومثله لا يحتاج إلى سبب فتعين كون الامكان هو العملة للحاجة إلى العملة هكذا قرره في الكتب.

وفيه نظر لأننا لانسلم تأخر كل صفة عن الموصوف. فاعن الامكان صفة وهي سابقة على موصوفه سلمناه لكن لم قلتم بأنه يلزم من عدم كون الحدوث معتبراً أن يكون المحوج إلى السبب هو الامكان وإنما يلزم ذلك أن لو انحصرت عملة الحاجة إلى المؤثر في الامكان أو الحدوث أو فيهما وهو منوع. وما ذكر تمهيده لبيان هذه المقدمة يقتضى أن كل محتاج إلى المؤثر فهو ممكن أو حادث لكن لا يلزم من ذلك أن تكون عملة للحاجة هذه الأمور الثلاثة.

والصواب أن يقول الحدوث لما كان عبارة عن كون الشيء مسبوقاً بالعدم لزم بالضرورة تأخره عن ذلك الشيء للعلم الضروري بامتناع عروض العارض للشيء الأبعد وجوده واما أن الحدوث اذا كان غير معتبر لزم أن يكون عملة

الحاجة الامكان لاتفاق الكل على أن علة الحاجة منحصرة في الامكان او الحدوث او فيها.

(١-٥٧) قال المتكلمون هذا الدليل في حيز التعارض لأننا نقول المحوج إلى المؤثر إما الامكان أو الحدوث لما بينتم. والإمكان ليس علة لانه صفة للممكـن ف تكون متأخرة عنه وهو متأخر عن تأثير الفاعل فيه المتأخر عن احتياجـه إلى المؤثر المتأخر عن علة الاحتياج: فلو كان الإمكان علة أو جزءاً منها لزم تأثير الشيء عن نفسه مراتب وأنه محال.

أجاب عنه الحكماء بـ“بـاـنـا لـاـنـسـلـم تـأـخـر كـلـصـفـة عـنـ مـوـصـفـهـاـ”. فـاـنـ الـامـكـانـ صـفـةـ لـلـمـمـكـنـ وـهـىـ عـنـدـنـاـ مـتـقـدـمـةـ وـالـلـكـانـ المـمـكـنـ قـبـلـ وـجـودـهـ إـمـاـ وـاجـباـ أـوـ مـمـتـنـعـاـ. وـلـوـكـانـ كـذـلـكـ، لـزـمـ اـنـقـلـابـ الشـئـ منـ الـوـجـوبـ اوـ الـامـتـنـاعـ إـلـىـ الـامـكـانـ وـأـنـهـ مـحـالـ يـأـبـاهـ الـعـقـلـ الصـرـيـعـ وـالـطـبـعـ الـمـسـتـقـيمـ. عـلـىـ أـنـاـ نـقـولـ الـحـدـوـثـ فـهـوـ مـرـكـبـ مـنـ الـوـجـودـ وـالـدـعـمـ السـابـقـ وـالـجـزـءـ مـتـقـدـمـ عـلـىـ الـكـلـ أـوـ يـوـجـدـ مـعـهـ فـالـوـجـودـ مـتـقـدـمـ عـلـىـ مـفـهـومـ الـحـدـوـثـ أـوـ يـوـجـدـ مـعـهـ فـلـوـكـانـ الـحـدـوـثـ عـلـةـ أـوـ جـزـأـ مـنـهـ لـزـمـ تـقـدـمـ الشـئـ عـلـىـ نـفـسـهـ عـرـاتـبـ وـأـنـهـ مـحـالـ وـمـثـلـ هـذـاـ لـاـيـمـشـيـ فـيـ الـامـكـانـ.”.

“قال: احتجوا بأن علة الحاجة لو كانت هي الامكان لزم احتياج العدم الممكن الى المؤثر الى آخره...”

”أقول: لو كان الامكان محوجا في جانب الوجود إلى السبب لكان محوجا في جانب عدم البه. والثاني باطل فالمقدم مثله.

بيان الشرطية وانتفاء التالى قد مر كل منها على أقصى ما يمكن أن يذكر
وقول الإمام في الجواب إن علة عدم العلة منع للمقدمة القائلة بأن العدم
نفي محض فلا يكون أثرا.

قال: العَدْمُ لَا يَكُونُ أَثْرًا لِأَمْرٍ وَجُودِيًّا. إِنَّمَا لِأَمْرٍ عَدْمِيًّا فَلَا. فَإِنْ عَدْمٌ (عَدْمٌ مُكَرَّرٌ) الْمُشْرُوطُ مُعَلَّلٌ بِعَدْمِ الشَّرْطِ وَعَدْمُ الْمُسَبِّبِ بِعَدْمِ السَّبِبِ؛

وقوله: وفيه ما فيه: إشارة إلى ما يقال من أن العلية و المعلولة من الصفات الوجودية فلا يوصف بها العدم وأنت قد عرفت ما فيه فلا نعيده مرة أخرى:

”قال الممكن حال بقائه لا يستغني عن المؤثر إلى آخره: ”أقول: الدليل على أن الممكن حال البقاء مفتقر إلى المؤثر هو أن علة الحاجة إلى المؤثر الامكان لما مر والأمكان من لوازم ماهية الممكن، وإلا لجاز أن يصير الموصوف بالأمكان في الجملة واجباً لذاته أو ممتنعاً بذاته وأنه محال. وإذا كان كذلك لزم بالضرورة تتحقق علة الحاجة إلى المؤثر حال البقاء فلتلزم الحاجة إليه في تلك الحالة عملاً بالعلة.

قال: لا يقال انه حال البقاء صار أولاً بالوجود إلى آخره: «أقول: توجيه هذا الكلام أن يقال: لم قلتم بأن الامكان إذا كان من لوازم ماهية الممكן لزم احتياج الثاني إلى المؤثر وإنما يلزم ذلك أن لوم يمكن الثاني حال البقاء أولى بالوجود وهو منوع. فان عتمنا الممكنا حال (٥٧-ب) البقاء أولى بالوجود؛ وتلك الاولوية مانعة من احتياجاته إلى المؤثر و الحال كل أئمه يمنعون كون الامكان علة تامة للحاجة إلى المؤثر.

“قال : لأننا نقول هذه الأولوية المستغنية عن المرجع إن كانت حاصلة حال الحدوث وجوب الأستغنا عن المؤثر حال الحدوث إلى آخره : “أقول : هذا الجواب في الظاهر كلام على المستند لكن نوجهه ونقول : تلك الأولوية إما أن تكون مانعة من الحاجة إلى المؤثر أولم تكن ، أو إنها كان يلزم احتياج الباقي إلى المؤثر حال البقاء ، أما إذا لم تكن مانعة فلما ذكرنا من الدليل السالم عن مانعية تلك الأولوية أما إذا كانت مانعة فلأن تلك الأولوية المانعة عن الحاجة إلى المؤثر إما أن تكون حاصلة حال الحدوث أولم تكن : فالowell باطل ، والإلزام استغنا الممكن عن المؤثر حال الحدوث عملاً بالمانع ، فتعين الثاني وإذا لم تكن حاصلة حال الحدوث فهي أمر حصل حال البقاء ولو لاه للاحصل الاستغناء الموجب لاستمرار الباقي فالباقي حال بقائه في استمراره يحتاج إلى المؤثر والعلة فوجوب استمراره وبقاوته ولا معنى لاحتياج الباقي إلى المؤثر إلا ذلك .

”قال: احتجوا بأن المؤثر حال بقاء الآخر إما أن يكون له فيه تأثير أم لا، إلى آخره:

«أقول: تقرير هذا السؤال أن يقال لو افتقر الباقى حال بقائه إلى المؤثر فالمؤثر أما ان يكون له فيه تاثير أولاً يكون وكلاهما محالان. أما الاول فلان

التأثير يستدعي حصول أثر فالتأثير الحالى منه إما أن يكون هو الوجود الذى كان حاصلاً قبل ذلك واما أن يكون أمراً جديداً.

الأول محال لامتناع تحصيل الحالى . والثانى أيضاً محال لأنه حينئذ يكون تأثير المؤثر فى أمر جديد لاف . الباقى وقد فرضنا انه أثر فى الباقى هذا خلف وأما الثانى وهوأن لا يكون فيه تأثير فهو أيضاً باطل لانه حينئذ لا يكون هناك أثر لامتناع حصول الآخر بدون التأثير واذالم يحصل فيه منه أثر كان مستغنباً عن المؤثر وقد فرضنا افتقاره هذا خلف .

قال : والجواب لانعنى بالتأثير تحصيل امر جديد بل بقا ، الاثر بقا ، المؤثر :
اقول : توجيهه هذا الجواب ان يقال لا نسلم اختصار الاثر فيها ذكرتم ، فانه لا يلزم من عدم كون الاثر الوجود الذى كان حاصلاً ان يكون امراً جديداً لجواز ان يكون بقاً الموجود الحالى . فان المعنى باحتياج الباقى الى المؤثر هو ان يبقى الاثر بقاً المؤثر لانه حصل هناك امر جديد .

ولقائل أن يعود ويقول : بقا ، الاثر اما أن يكون امر حاصلاً أو لم يكن . والأول يوجب تحصيل الحالى والثانى يقتضى أن يكون التأثير فى أمر جديد لاف الباقى والأول في الجواب ان (١-٥٨) يختار أن التأثير فى أمر جديد وهو بقاً الاثر واستمراره في الزمان الثانى ولا معنى لتأثير المؤثر في الباقى سوى ذلك ” (٩)

نشير هنا كما أشرنا سابقاً إلى مدى الدور الذى لعبه الحصول فى تطوير علم الكلام ملن جاً بعده من المفكرين المتكلمين . والمثال الذى أخذناه هنا من الحصول هو البحث عن علة الحاجة إلى المؤثر هل هي الامكان أو الحدوث أو هما معاً كما أضافه الكاتب الفزويى في شرحه نقلاً من كتب الرازى (١٠) وكل من ابن أبي الحديد ونصر الدين الطوسي والهزوي وجد شيئاً أو رأى حاجة إلى الإيضاح في افاده الرازى ورأى أن يضيف ذلك مع الرغم باطلاع كل من تأخر منهم لمن سبق .

(٩) المفصل في شرح الحصول لعلى بن عمر الكاتب الفزويى (٦١-٦٤-١) مكتبة راغب باشا الرقم ٠٧٩١

(١٠) الأربعين للرازى ، ص ٧ ، حيدرabad ، ١٣٥٣ ، المطلب انعامية ١٢/١ ، فخر الدين الرازى وآرائه الكلامية والفلسفية ، محمد صالح الزركان ١٨٧ .

وفي الحقيقة وان كنا نرى ان شروحهم وبياناتهم تتفق احيانا في المعنى ولا يتركون البحث الا بمزيد من التوضيحات . وبالرغم من أن بحثاً ممكناً في علم الكلام هي محل نقاش وجدال بين الفلاسفة والمتكلمين القدماء . فإني أحب ان اطرق الى تاريخ البحث بكلمات موجزة . فانا لم اصادف حتى الآن اى مفكر او فيلسوف او متكلم طرق باب هذا البحث بهذا الاسهاب ووضع المسألة في هذا الاسلوب : الامكان والحدث جنبا الى جنب وميزات كل منها الا فخر الدين الرازي وربما كان هو السبب لخوض الباحثين المفكرين من الفلاسفة والمتكلمين في اتخاذ الموضوع للدراسة واعطائه اهمية كبيرة لأننا اذا قارنا هذه الشروح الثلاثة للمحصل نرى أن كل واحد منها يطيل الايضاح في مكان ويقتصر في اخر ، وغيره يعمل بالعكس يقصر فيما لا يطول فيه غيره ويطول فيما يقصر فيه غيره او احياناً يتترك ما يطول فيه غيره دون قول أو اوضح او شرح . وبما أن مسألة الحاجة إلى المؤثر كانت لها أهمية كبيرة ، فقد أسهب فيها الشرح كلهم إن القاريء الكريم يرى الفرق بين كل من هذه الشروح ويستطيع أن يقارن بينها . ولا أريد أن أنعرض لها بأى تعليق إلا أن أود أن الشخص البحث حسب فهمني وادرأك .

فالمتكلمون قبل الرازي كانوا يتمذدون حدوث الجواهر والاعراض كسبب أو دليل لاثبات وجود الله تعالى وما كانوا يتطررون إلى دليل الامكان بالايجاب ولا بالسلب . وسنعطي أمثلة لذلك من المفكرين والمتكلمين الذين سبقوا فخر الدين الرازي .

أصول الدين للإمام أبي منصور عبد القاهر بغدادي المتوفى ٤٢٩
الأعتقد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة للإمام الحافظ أبي بكر البهقي المتوفى ٤٥٨ .

الشامل في أصول الدين لأمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨ والأرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الأعتقد له أيضاً .

أصول الدين أبويسير محمد البزدوي المتوفى ٤٩٣ ، الاقتصاد في الأعتقد

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى ٥٠٥
 تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي المتوفى ٥٠٨ ،
 نهاية الأقدام فى علم الكلام للإمام عبد الكريم الشهورستانى المتوفى ٥٤٨ ،
 البداية فى أصول الدين لنور الدين أبي بكر الصابونى المتوفى ٥٨٠
 قلنا فيه كلام سياقى ٰ

فإن مسألة الامكان والوجوب لم تكن معروفة في الفلسفة قبل الفارابي وانه قد اخترع هذين الاصطلاحين وشرحها ابو على ابن سينا بعده ثم من جاء بعدهما من الفلاسفة أمثال أبي البركات البغدادي استعملها في ايضاح الاتصال أو الرابطة بين الله تعالى والكون على معنى بين الواجب الوجود والممكن الوجود. إن أول فيلسوف في الاسلام أبو اسحاق يعقوب الكندي لم يستعمل دليل الامكان في إثبات وجود الله تعالى، لأنه قد سبق الفارابي. و كان هناك طريقان في إثبات وجود الله تعالى طريق الحدوث وهو يستند على حدوث أو وجود الجواهر أو الاعراض: وهو طريق المتكلمين الأقدمين من الرازي و طريق آخر هو طريق الامكان و يبدأ هذا الطريق من الفارابي يبنت على إمكان ماهية الكون وهو ما سوى الله تعالى. فإن الله تعالى واجب الوجود وما سواه ممكن الوجود. وهاتان الطريقان كانتا منفصلتين واحدة عن الأخرى و موزعتين بين المتكلمين وال فلاسفة الى ظهور فخر الدين الرازي الذي جمع بينها و فصلها و بوبها في تاليفه: ولكن نرى صاحب نهاية الأقدام عبد الكريم الشهورستانى أول من استعمل من المتكلمين امكان الوجود في ايضاح و شرح الاتصال أو العلاقة بين الله تعالى والتكوينات إلا أنه وإن كان قد ذكر الفارابي و ابن سينا وأرسطو أننا "كلامه في ذلك فهو لم يفرق أعلم يميز بين الإمكان والحدث ولا دليل الامكان والحدث، ولم يتناقضها بصورة واضحة حتى أنه لم يضعها في صياغتها الاصطلاحية. وأود هنا ان أنتقل إلى ما قاله في نهاية الأقدام بقصد اثبات وجود الله و خلقه الكون:

"مثلاً أبي نصر الفارابي وأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا وغير هما من

فلاسفة الاسلام، إن للعالم صبا نعماً مبدعاً وهو واجب الوجود بذاته والعالم ممكناً الوجود بذاته واجب الوجود بالواجب بذاته غير محدث حدوثاً يسبقه عدم بل معنى حدوثه وجوبه به وصدوره عنه واحتياجه اليه ”(١١)“

”فنتقول للمتكلمين طريقان في المسألة أحدهما إثبات حدث العالم والثاني لإبطال القول بالقدم. فقد سلك عاً متهماً طريق الإثبات بإثبات الأعراض أولاً وأثبات حدثها ثانياً وبيان استحالة خلق الجواهر عنها ثالثاً وبيان استحالة حوادث لأول لها رابعاً“ (١٢).

كما نرى الشهير ستاني يستعمل طريق الامكان من دون أن يشير إلى أنها طريق المتكلمين أو الفلاسفة وإنما خلط بين المصطلحات الفلسفية والمعانى الكلامية أو بتعبير آخر استخدم المصطلحات الفلسفية في بيان الأدلة الكلامية.“

”فوجه تركيب البرهان منه أن نقول كل متغير أو متكرر فهو ممكناً الوجود باعتبار ذاته وكل ممكناً الوجود باعتبار ذاته فوجوده بایجاد غيره، فكل متغير أو متكرر فوجوده بایجاد غيره“ (١٣).

ويقول في مكان آخر في تعريف الممكناً ويستعمل أحياناً الجائز مكان الممكناً: ”والممكناً معناه انه [جائز] الوجود وجائز العدم فيستوى طرفاه أعني الوجود والعدم باعتبار ذاته فان اوجد فاما يوجد باعتبار موجوده ولو لا موجوده لما استحق الا العدم فهو اذن مستحق الوجود والعدم بالاعتبار بين المذكورين (١٤).

”ثم جواز الوجود سابق على الوجود بالذات فنتقول انما وجوبه لانه كان جائز الوجود ولا نقول: انما كان جائز الوجود لانه وجد. فجواز وجوده ذاتي له والوجود عرضي والذاتي سابق على العرضي سبقاً ذاتياً. ثم بينما ان الجائز مستحق العدم باعتبار ذاته ولو لا موجوده، فكان مسبوقاً بوجوده ومسبوقاً بعدم ذاته ولو لا موجوده لأن استحقاق وجوده عرضي ماؤ خوذ من الغير واستحقاق

Alfred Guilla ume, London 1934

(١١) نهاية الاقدام ص ٦ . نشر.

(١٢) نفس المصدر ١١.

(١٣) نفس المصدر ١٥.

(١٤) نفس المصدر ١٨.

عدمه ذاتي مأْخوذ من ذاته فهو اذن مسبوق بوجود واجب و مسبوق بعدم جائز فتحقق له اول" (١٥).

"إن الممكن معناه أنه جائز وجوده وجائز عدمه لا جائز وجوده وجائز امتناعه. وإنما استفاد من المرجح وجوده لا وجوده. نعم لما وجد، عرض له الوجوب عند ملاحظة السبب لأن السبب أفاده الوجوب حتى يقال وجد بایجاده ثم عرض له الوجوب بل أفاده الوجود فصح أن يقال وجد بایجاده وعرض له الوجوب فانتسب إليه وجوده إذ كان ممكناً الوجود لامكناً الوجوب." (١٦)

"إن الامكان من حيث هو إمكان ليس يستدعي مادة وسبقه على الموجود الحادث ليس إلاسبقا في الذهن سميت وهو سبقا ذاتيا..."

"ونقول: إن كل حادث حدوثاً زمنياً أو حدوثاً ذاتياً على أصلكم (الفلسفه) فإنه يسبقه إمكان الوجود فان الموجود الحدث قد تردد بين طرف الوجود والعدم وهذا التردد والسبق والإمكان كله يرجع إلى تقدير في الذهن والإلائشى في ذاته على صفة واحدة من الوجود لكن الوجود باعتبار ذاته انقسم إلى ما يكون وجوده لوجوده هوله لذاته أي هو غير مستفاد له من (٣٥) غيره. فيقال الوجود أولى به وإلى ما يكون وجوده لوجود هو له من غيره، فيقال الوجود ليس أولى به ولا أول، وهذا الوجود لم يتتحقق إلاأن يكون له أول مسبوق بوجود لا أول له، ويكون له في ذاته إمكان الوجود يعبر عنه بأنه مسبوق بإمكان الوجود لأن وجود يسبقه إمكان الوجود بل الوجود في ذاته، وجود الممكناً فقد وجد هنا سبقان: أحدهما سبق وجود الموجود والثاني سبق إمكان الوجود" (١٧)

أعتقد أننا على الحق عند ما نقول إن فخر الدين الرازي هو الذي التقى عنده الفلسفه والتكلمون وصاروا جنبا إلى جنب في اثبات وتشييد المبادئ الكلامية والفلسفية في خدمة الإسلام والحضارة الإسلامية

في الحصول وضع فخر الدين الرازي بحثين في النقاش الأول هو ترجيحه

(١٥) نفس المصدر .٤٠

(١٦) نفس المصدر .٢١

(١٧) نفس المصدر ، ٣٥—٣٤

الامكان على الحدوث. وظاهر من النقاش أوابداً الآراء بين الشرح على ترجيح عاليه الامكان على الحدوث بأن الحدوث تأخر عن العلة بمراتب أربع ولذا فان الامكان لتأخر لإبرة واحدة ليس حينئذ نظرية الحدوث أولى عند المتكلمين، لأن الحدوث اذا كان متأخراً بأربع مراتب معناه يجعل الشقة بين القديم والحدث أوسع بأربع مراتب ولا يفكر الانسان بقدم الكون إلا إذا قطع تلك المسافة البعيدة وإذا كان الامكان بمرتبة واحدة معناه أنه يتبع على الانسان هل الكون أزلي وقديم أو حادث ومتلوق منفصل بزمان أملا.

و مع كل ذلك فإن الامكان يشعر أن الكون يحتاج إلى واجب الوجود لأن يكون موجوداً حتى قبل وجوده والاحتياج سابق في الامكان على الوجود سبق ذاتياً كما أفاده الشهير ستاني في عباراته السابقة غایة وذهنا آنفاً كما في حياتنا اليومية. تفكير بالاحتياج إلى المنضدة ثم نعملها. هنا العلة الغائية موجودة قبل العلة المادية ذهناً ومتاخرة عنها تتحققاً يعني تحقيق العلة الغائية متاخر عن عمل المنضدة في الحدوث. ولذلك تبدو أن علة الاحتياج متاخرة عن الحدوث لأن الشيء بعد ما يحدث، فهو أنه سبقه عدم وكان قبل حدوثه محتاجاً إلى المؤثر. وأما في الامكان قبل أن يخرج إلى الوجود ففهم أنه محتاج إلى مؤثر سابقاً ولاحقاً لأنه ممكن يستوى فيه طرفا الوجود والعدم.

فإن الفارابي وابن سينا لم يقبلوا سبقية الامكان على الممكن الموجود في المبدعات وقالا انه مع الممكن الموجود وعلى هذا علة الحاجة غير سابقة في الامكان في الابداع. (*)

ولهذا السبب فإن الرأى رجع نظرية الامكان على الحدوث والنقطة الثانية هي تأمين ومحافظة دوام الكائنات من ناحية، ومن ناحية أخرى إثبات عدم استقلالية الكائنات وانقطاعها عن واجب الوجود ودوام احتياجها إليه ليس في وجودها فقط بل في استمرار وجودها كذلك، وهو من دون أن يحتاج إلى أدلة منفصلة أخرى. فان نظرية الامكان متضمنة إيه لأن ماهية الامكان هي متساوية الطرفين الوجود والعدم فإذا رجع طرف الوجود وأصبح الامكان موجوداً فإن

(*) لقد شرح هذا في الخلق عند الفارابي وابن سينا، لصاحب المقال المطبوع في أنقرة باللغة التركية

الوجود لا يطرد امكانيته ولا يخرج عن الامكان وامكانيته باقية بما أن الامكان موجود في الممكن الوجود وهو يحتاج إلى واجب الوجود دوماً واستمراراً مثل الكهرباء للقنديل. والقنديل (المصباح) يحتاج إلى الكهرباء لأضائه في أول وجوده ودواجه. وأما هذا فإنه غير موجود أو مشعور به في الحدوث. فان الحدوث مثل النواة اذا أقيمت في الأرض وانفلقت وظهرت النبت لاتبقى النواة موجودة لأنها مakan بالقوة أصبح بالفعل ولم يعد يسمى بالقوة. ولذلك هنا يكمن الفرق بين ما هو بالقوة وبين ما هو بالامكان. والإمكان أصبح ممكناً واما كان معه ولا يفارقه وعلى هذا فإن علة الحاجة إلى المؤثر إذا كان هو الامكان قد تحصل على الشيئين بشئ واحد.

وإننا نرى من المتكلمين المعاصرين من رجح نظرية الحدوث على نظرية الامكان وفي ذلك يقول الشيخ العلام شيخ الاسلام في الدولة العثمانية (١٩٢٠-١٩١٩) مصطفى صبرى (١٨٦٠-١٩٥٤) في كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين وعباده المرسلين:

"ثم إن كانت الشبهة تتجلى في مسئلة المخوج هل هو امكان المحتاج ؟ او حدوته فلتنظر لما ذا يحتاج المحتاج إلى العلة.

فالممكن يشمل الموجود والمعدوم وهو مadam معلوماً لا يحتاج إلى العلة وإنما حاجته إليه ليكون موجوداً وليدوم له الوجود مدة دوامه فتشاء الحاجة إذن اتصف الممكن بالوجود ابتدأ وبقاً إلا أن الموجود القديم بلا م need يتحقق إلى علة كما حققناه تعين الوجود الحادث للحاجة فإذا اختصر ته قلت الحدوث اي الحدوث المقابل للقدم لا المقابل للبقاء لأن وجود الحادث حال بقاءه وجود حادث كابتدائه فلا يصح تمثيل الحادث الحاجة إلى العلة بالبناء المستغنى بعد انشائه عن الباقي فالمخوج هو حدوث الممكن لإمكانه بالرغم من أن مذهب الفلاسفة هو الثاني وبالرغم من أن بعض المتكلمين الحققين متفقون معهم في ذلك (*).

(*) بعد ان كتبنا هذا، رأيت "مرقة الطارم" لعام الهند الكبير محمد أنور شاه، الكشميري رحمه الله يقول فيه ص ٣٧ "والمخوج الى العلة ليس هو الامكان كالذى يكون في ممكن يقى في العدم ولا حدوث في اول آن، بل وجود يكون من الغير. فالعلة هي الموجودية الحادثة وكانت المراد بالحدث هو الوجود في مقابل العدم" فسرى ان اتفقنا في الرأى (كلام الشيخ مصطفى صبرى) موقف العقل + ٣ ص ٣٢٧

ولعل سبب خطأ الفلسفه قولهم بقدم العالم مع امكانه واستناده إلى الله وسبب خطأ أولئك البعض من المتكلمين قولهم بامكان صفات الله مع قدمها وصدرها عن الله إيجاباً والكل بعيد عن الحقيقة كما عرفت (١٨).

ولأريد ان أطيل في الموضوع أكثر من اللازم واكتفى بهذا مع الاشارة إلى أن القارئ يمكن له أن يرجع الى ما قيل في الحاجة الى المؤثر هل الامكان أو الحدوث والذى نقلناه آنفاً من الحصول وشروحه ويستطيع الانسان أن يقارن ويجد الجواب من خلال اختلا فهم في المسألة.

إن منشأ أو منطلق الفلسفه الوجودية المعاصرة هو التفريق والتمييز بين الماهية والوجود أو بين ماهية الشئ وجوده. الشئ الموجود له ماهية وجود، وماهيته غير وجوده. وهذا الفرق والتمييز أو هذا المفهوم قد اكتشف من قبل الفارابي وليس له سابق في وضع هذا المفهوم والمعنى. وعند ما يقرأ طالب الفلسفه فلسفة الوجود الحديثة يرى أنها تدور على الماهية والوجود واى واحد منها سابق على الآخر ولكل فيلسوف له اتجاه خاص لاتخاذه واحداً منها مبدأ له مثل جان بول سارتر (J. P. Sartre) الذي يقدم الوجود على الماهية.

وأما الفارابي و ابن سينا لا يقدمان أى واحد من الماهية أو الوجود على الآخر. وهذا مخالف لمذهبها في التفريق بينها لأنه إذا كان للماهية تقدم على الوجود معناه أن الماهية لها ثبوت أو وجود بنوع ما من الوجود حتى يثبت لها السبقية والتقدمية على الوجود وحيثئذ لاحتاج الماهية الى الوجود مرة ثانية لأن الوجود لا يحتاج الى الوجود لأن يكون موجوداً. وهو تحصيل الحاصل على اصطلاح الفلسفه والمتكلمين. ولذلك فالماهية ليس لها سبقية على الوجود على خلاف ما يقوله المستشرقون في تسميتهم ابن سينا بالداعي الى نظرية تقدم الماهية او صاحب نظرية تقدم الماهية (باللغة التركية الماهيتيجي) Essentialist، وبهذا يظهر انهم لم يعرفوا الفارابي ولا ابن سينا على ما هما عليه من النظرية الفلسفية وها لا يقدمان الوجود على الماهية كذلك، لانه على ذلك يكون الشئ

(١٨) موقف العقل والعلم والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين، مصطفى صبرى، شيخ الاسلام للدولة العثمانية، ٣٢٦/٣ - ٣٢٧، مصر ١٩٥٠.

الموجود او الوجود نفسه، إذا وجد دون ماهية، فارغ عن المعنى والمفهوم، ويكون الوجود نفسه قائماً بالوجود نفسه وهذا ينجر إلى وحدة الوجود فالفارابي وابن سينا لا يقولان بهذا ولكن الفارابي وابن سينا عند ما يقولان بغيرية الماهية للوجود ولا يطبقان هذه القاعدة على الموجودات كلها وإنما يقولان الماهية غير الوجود في الأشياء او الموجودات الممكنة وهذا هو الشرط الأول

والثاني هو ان هذا التفريق بين الماهية والوجود لا يوجد في الأعيان وإنما هو في الذهن فقط. وبمعنى آخر عند ما يتصور الإنسان الأشياء او الموجودات الممكنة يستطيع ان يتصور ان لها ماهيات مفارقة لوجودها وان وجودها غير ماهيتها في الذهن واما اذا وجدت الموجودات الممكنة في الخارج فلا يوجد وجودها مفارق لما هيها ولا منفصل ولا منفرد عنها وإنما يوجدان معاً متجلدان دون اي تفريق وتمييز بينهما.

واما في واجب الوجود فإنه لا يمكن تصوّر التفريق بين ماهيته ووجوده عند الفارابي وابن سينا. ولذلك يقولان ليس لو اجب الوجود ماهية وإنما له الاعنة وهي تأكيد الوجود اوله الوجود الخاص او بمعنى آخر وجوده وما هي شيء واحد، وجوده عين ماهيته وما هيته عين وجوده الخاص به. ولا يقال عندهما ماهية الواجب الوجود. واما عند المتكلمين فانهم يفرقون بين الماهية والوجود في لو اجب الوجود والممكن الوجود.

وعند الفلسفه الاسلاميين اذالم يكن للماهية او الوجود اي تقدم او سبقية على الآخر معناه هو ممكن والامكان ليس موجودا ولا معدوما ولذلك عرفوا الامكان بأنه تساوى طرق الوجود والعدم. اذا قيل إنه موجود رجع طرف الوجود على العدم وإذا قبل انه معدوم رجع طرف العدم على الوجود وفي كلتا الحالتين لا يبي الامكان على تعريفه الحقيقي بتساوي الطرفين. اذا انتقض التساوى اصبح احد الطرفين مرجحا والآخر مرجحا.

وعلى هذه الخلاصة الوجيزه جداً ينظر الى قول الرازى في الحصول استناداً على هذه النظرية كيف يفند اعتراضات الحسين ضد المبادئ البديهية، فهو يستخدم نظرية التفرقة بين الماهية والوجود.

"فمن المعلوم بالضرورة ان قولنا السواد اما ان يكون موجودا اولا يكون. لا يمكن التصديق به الا بعد تصور مفهوم قولنا: السواد موجود، السواد معذوم لكن كل واحد منها باطل. اما الاول فلانا اذاً لانا السواد موجود، فيما ان يكون كونه سوادا هو نفس كونه موجودا او مغاير له" (يستند الرازي في قوله هذا على مغایرة الماهية للوجود).

شرح الطوسي: اقول: الكائن سوادا هو غير الكائن موجودا والسواد مغاير للموجود وذلك لأن هبنا شيئا واحدا يقال له تارة انه سواد وتارة انه موجود فالقول عليه منها واحد والمقولان متغايران فإذا القسمة ان كون احدها عين الآخر او مغايرا له ليست بمحاصرة ويعوزه قسم آخر وهو ان يكونا متحدين من وجه على مغایرتين من جهة اخرى (١٩)

شرح الكاتب الفزويي: "اقول لاحاجة له الى الشرح لكننا نجيب عنه فنقول: لم قلتم بأن التالي في قولكم الوجود اذا كان نفس السواد لم يكن بين قولنا السواد (٩ - ب) موجود وبين قولنا: السواد سواد، وبين قولنا: الموجود موجود، فرق باطل فان عندنا الفرق بين هذه الاقوال ثابت في اللفظ فقط واما في المعنى فلا. قوله: لأن القولين الاخرين لا يفيدان (*) والاول يفيد منزع. فان عندنا لا فرق بينها في الأفاده وعدم الأفاده اصلا. وان ادعى الضرورة في ذلك فقد ناقضنا، سلمنا، لكن لم قلتم بأن الوجود اذا كان مغایر الماهية كان الوجود قائما بما ليس بموجود" (٢٠)

"فإن كان الأول كان قولنا: السواد موجود جاريا مجرى قولنا: السواد سواد وقولنا: الموجود موجود. ومعلوم أنه ليس كذلك لأن هذا الأخير هذر والأول مفيد (لأنه يستند على مغایرة الماهية للوجود وإذا كان كذلك كان قولنا "السواد موجود" يفيد معنى للسامع. وأما إذا لم يكن التغاير بين الماهية والوجود فيكون قولنا السواد سواد لا يفيد معنى جديدا للسامع) (*)

(١٩) الحصول ١٥ مصر ١٣٢٣.

(*) هنا يظهر ان الفزويي استند على خطوطه مخالفة النص لما عندنا لأن العبارات عندنا: ((لأن هذا القول إلا خير هذر والأول مفيد.)) الحصول ١٦، تلخيص الحصول ٣١ تهران ٩٨٠

(٢٠) المفصل في شرح الحصول لأبي علي الكاتب الفزويي (٩ - ب) راغب بشاش ٧٩١.

(*) مابين المعقوفتين من حسين اتاي.

وان كان الثاني فهو باطل من وجهين : الاول انه اذا كان الوجود قائما بالسوداد فالسوداد في نفسه ليس بوجود (لان السوداد ماهية قبل اتصافه بالوجود لا يكون موجودا) والالحاد البحث فيه ولكن الشيء الواحد بااعتبار الواحد موجودا مرتين . واذا كان كذلك كان الوجود قائما بماليس موجود لكن الوجود صفة موجودة والاثبات المتوسط بين الموجود والمعدوم وانتم انكرتموه فحيثئذ تكون الصفة الموجودة حالة في محل معدوم ، وذلك غير معقول . اذلوجاز ذلك جلاز ان يكون محل هذه الالوان والحرّكات غير موجودة وذلك يوجد الشك في وجود الاجسام وهو عين السفسطة ”.(*)

شرح الطوسي ”اقول : لايلزم من كون المغايرة قيام احدهما بالآخر . فانها اذا قيل الحيوان جسم لايلزم منه قيام الجسم بالحيوان وايضا لايلزم من كون الوجود قائما بالسوداد كون السوداد في نفسه معدوما . واذا كان السوداد في نفسه لا موجودا ولا معدوما ، لم يعد البحث ولم يكن الشيء الواحد موجودا مرتين وليس الوجود صفة موجودة . فان ذلك يقتضى ثبوت وجود الوجود ويتسلسل ولايلزم من سلب صفة الوجود عن الوجود ثبوت العدم له او ثبوت الواسطة فان ذلك ائما يلزم بلاحظة في الوجود او العدم او سلبها مع مفهوم الوجود وحين نلاحظ نفس الوجود لام مع ملاحظة الغير لم يلزم ذلك ولايلزم من ذلك كون الالوان والحرّكات في محل غير موجود . فان كون الوجود حالافي محل غير موجود ليقتضي كون اللون والحركة حالين في محل غير ملون ولا متحرك وظاهر ان جميع ما قاله في هذا الموضوع خطأ لا يليق ايراده بامثاله (٢١).

وهذا اذا راجعنا التعليقات المنسوبة الى ابن ابي الحميد حيث يقول فيها : ”فالاشكال على ان وجود السوداد ان كان هو كونه سوادا كان قولنا السوداد ليس بوجود جاري مجرى قولنا : السوداد ليس بسواد وهذا متنا قض وان كان وجوده زائدا (على الماهية) من وجوهه : منها انه يلزم قيام الوجود الذي هو صفة موجودة بـ الماهية المعدومة وهو محال . ومنها ان سلب الوجود عن ماهية

(*) المحصل : ١٦
(٢١) المحصل ١٦ (من والهامش).

السود لا يمكن الا اذا تميز السود عن غيره. وكل ما يتميز عن غيره فله تعين في نفسه وكل ما له تعين في نفسه فله ثبوت في نفسه. فالسود لا يمكن سلب الثبوت عنه اذا كان ثابتا في نفسه ويكون حصول الوجود له شرطا في سلب الوجود عنه هذا خلف. ومنها انا سنقيم دلالة في مسألة ان المعدوم ليس على امتناع خلو الماهية عن الوجود وعلى هذا يستحيل الحكم على الماهية بالعدم. فظهور انه ليس لقولنا السود موجود، السود معدوم، مفهوم محصل. فامتنع صحة التصديق بان السود اما ان يكون موجودا او معدوما (٢٢)

شرح الكاتب الفزويني :

” قوله: لأن السود حيثئذ يكون معدوما والالحاد البحث فيه ولكن الواحد موجودا مرتين. قلنا: لأنسلم وإنما يلزم ذلك أن لو كان موجودا بوجود مغایر لهذا الوجود، أما إذا كان موجودا بهذا الوجود فلا يلزم شيء مما ذكر تمهوه وعندها السود موجود بهذا الوجود. لم قائم بأنه ليس كذلك، لا بد له من دليل“ (٢٢).

المحصل :

” الثاني انه اذا كان الوجود مغایرا للماهية كان مسمى قولنا السود غير مسمى قولنا موجود فإذا قلنا السود موجود يعني ان السود هو موجود كان ذلك حكما بوحدة الاثنين وهو محال. فان قلت ليس المراد من قولنا: السود موجود هو ان مسمى السود هو مسمى الوجود، بل المراد منه ان السود موصوف بالوجودية. قلت: فحيثئذ ينتقل الكلام الى مسمى الموصوفية بالوجود فانه اما ان يكون مسمى السود هو مسمى الموصوفية بالوجود فحيثئذ يكون قولنا السود موصوف بالوجود جاريا مجرى قولنا: السود سواد. واما ان يكون مغایرا له، فالحكم على السود بأنه موصوف بالوجود حكم بوحدة الاثنين، الان يقال المراد من كون السود موصوف بالوجود انه موصوف، بتلك الموصوفية؛ وحيثئذ يعود التقسيم في تلك الموصوفية الثانية. فاما ان يتسلسل وهو محال او يقتضي رفع الموصوفية

(٢٢) تعلیقات ابن ابی الحید علی المحصل ٤٤٣—ب جامعه استانبول برقم ٣٢٩٧.

(٢٢) المفصل ٩—ب.

وحيثئذ يبطل قولنا : السواد موجود على التقدير كون الماهية غير الموجودية (٢٤) .

شرح الطوسي :

”اقول لو كان السواد والوجود متغيرين مطلقاً للزم الحكم بوحدة الاثنين لكن هنا ليس كذلك، وليس المراد أيضاً أن مسمى السواد مسمى الوجود ولا أن السواد موصوف بالوجودية أو موصوف بتلك الموصوفية حين يعود أما التكرار أو وحدة الاثنين بل المراد أن الشيء الذي يقال أنه سواد هو تعينه الذي يقال له أنه موجود وذلك هو القسم الخارج من قسميه الذين أوردتهم“ (٢٥)

شرح الكاتب الفزويي لنفس النص :

”قوله في الوجه الثاني أن الوجود لو كان مغایر للسواد لكان قولنا السواد موجود حكم بوحدة الاثنين ، ممنوع . لأن المراد من قولنا السواد موجود ليس هو ان حقيقة السواد هي حقيقة الوجودية بل المراد ان الذات التي يصدق عليها أنها سواد يصدق عليها ايضاً أنها موجودة ولا امتناع في صدق الامور المتغيرة على ذات واحدة . وتحقيق ذلك يرجع الى تتحقق معنى الجمل و الوضع وقد بيته في كتبنا المنطقية . فليطأ لغ فيها وبعد احاطتك بهذه لا يخفى عليك فساد ما قاله بعد هذا من السؤال والجواب .“ (٦٢)

لاري حاجة الاطالة في المقارنة بين الحصول وشروحه وإنما اردت ان أجلب الانتباه الى بعض المسائل الفلسفية الكلامية عند المسلمين في العصور الوسطى حيث أنها تحافظ على حيويتها في الفلسفة المعاصرة . وأحببت ان اذكر نقد الشرح للمحصل لتبين درجات فهمهم وادراكمهم المسائل التي نقدوها اولاً ودرجات الاخطاء التي وقع فيها فخر الدين الرازى ثانياً ، ودرجة قيمة الحصول العلمية ثالثاً . والشيء الذي يؤسف عليه اننا لم نحصل على كل الشرح للمحصل ونرجو أن تظهر للوجود في المستقبل وعندي اربعة شروح .

١- الشرح الذى قام به تلميذ فخر الدين الرازى ، وهو قطب الدين ابو اسحاق

(٢٤) الحصول ١٦ مصر ١٣٢٣ .

(٢٥) الحصول ١٦ هامش .

(٢٦) المفصل شرح الحصول للفزويي (٩—ب) .

ابراهيم بن على محمد السلمي قتل في نيسابور سنة ٦١٨، ١٢٢١هـ لكن هذا الشرح ناقص
الذين احتلوا تلك المدينة في تلك الآونة (٢٧) لذا انه وصل الى القسم الثاني في الصفات عند شرح المسألة السادسة في قوله:

”واما القسم الثاني فهوأن يكون حاصلا في مكان غير معين في نفس الامر فهو محال بالضرورة اما القسم الثالث فهو ان يقال ان كان مساوايا لغيره من الامكنته او لا يكون مساوايا لغيره من الامكنته فكما جاز حلول الله تعالى فيه جاز حلوله في غيره من الامكنته لأن ما جاز على احد المثلين جاز على مساويه فيفتقر حصوله في ذلك المكان المعين الى مخصوص او لا يفتقر اليه والثان محال والا لزم رجحان الممكن لامرجع ولان مكانه تعالى ان ساوي سائر الامكنته كان اختصاصه به دون سائر الامكنته إلى آخر (٢٨) نبذة من شرحه

التفسير هذا هو الوجه الثاني لبيان استحالة حصول الله في المكان والجهة: وتقريره ان نقول لو كان الله تعالى حاصلا في مكان معين فاما ان يحصل في جميع الامكنة، او في مكان غير معين او مكان معين والاقسام بأمرها ممتنعة؛ فيمتنع القول بكونه حاصلا في المكان وانما قلنا يمتنع حصوله في الامكنة لذاتهحقيقة. اما اولا فلانه يلزم مداخلا للاجسام وبطون الحيات والكلاب وتعالى الله عنه علوا كبيرا. واما ثانيا فلانه يتلزم ان يكون ذامقدار ما بالضرورة فيكون مركبا وكل مركب ممكن لذاته فواجب الوجود لذاته ممكن لذاته هذا خلف :::

واما ان افتقر الى مخصوص ومرجع فذلك المخصوص اما ان يكون موجبا او مختارا وال الاول محال والالزم رجحان احد المثلين على الآخر .لamarجع في الموجب ولا علة فهو محال بالضرورة وباتفاق العقلاة .فانهم وان اختلفوا في وجود ذلك بالنسبة الى القادر المختار ولكنهم اتفقوا على امتناعه في الموجب والعلة:

(٢٧) وكان أصله مغربياً وإنما انتقل إلى مصر وقام بها مدة ثم سافر بعد ذلك إلى بلاد العموم واشتغل على فخر الدين خطيب الرى وكان من أجل تلامذة ابن الخطيب وصنف كتاباً كثيرة في الطب والحكمة وشرح الكليلات باسمها من كتاب القانون لابن سينا وكان يفضل المسيحى وأبن الخطيب على الشيخ أبي على ابن سينا (عيون الانباء) لابن أبي اصيبيعة ٤٥/٤٦-٤٥٧ مصر ١٩٥٧ حسن الم hac الخاضرة بلال الدين السيوطي ٩١/٤٢ القاهره ١٢٩٩ عمر رضا كحاله مجمع المؤلفين ٩١/٣١٨ شرح قطب الدين (٢١٤) - بـ راغب باشا ٧٩٢ الموافق للمحصلى ص ١١٣ مصر ١٢٢٣

والثاني ايضاً محال وهو ان يكون المخصوص ايضاً مختاراً لأن كل ما كان واقعاً بالاختيار فلا بد وان يكون حادثاً فيلزم ان يكون حصول الاله في المكان حادثاً وهو محال. والله اعلم بالصواب تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه والصلوة على محمد خير خلقه. ” (٢٩)

وهذا هو آخر شرح قطب الدين المصري وفيه ايضاً اسلوب وطراز اياضاحه وشرحه وهو يبين درجة بيانه ومستوى علمه. وللمقارنة مع الآخرين انقل هنا بعض الجمل من الطوسي وانه مطبوع قدماً يمكن المرأة على تمامه

شرح الطوسي على هذه العبارة في الحصول: ”اقول جميع المحسنة اتفقوا على انه تعالى في جهة واصحاب ابي عبد الله بن الكرام اختلفوا فقال محمد بن الهيصم انه تعالى في جهة فوق العرش لانهاية لها وبعد بيته وبين العرش ايضاً غير متناه... وهنها قسم اخر وهو ان يكون خلاء لولا الجسم وقد مر فيه ما كان ينبغي ان يقال فيه والمعتمد منها ان الكائنة في الجهة قابل للقسمة والاشكال غير منفك من الاشكال وكل ذلك محال في حق واجب الوجود“ (٣٠)

يقول قطب الدين في مقدمة شرحه: ”فإن كتاب الحصول اشتمل على عموم مباحث القدماً من المتكلمين واحتاط بمجامع كلامات الحكماء المتقدمين والمتناخرين وسألني : ..

:..الامام العالم الافضل الاجماد فخر الملة والدين ركن الاسلام والمسلمين ادام الله... واسبق عليه انعامه بشرح مشكلاته واياضاح معضلاتة فاجبته الى ما التمس لوجوه: الاول انني رأيت اهللأسأل وان لا اقفت على بحث الحكماء والغائم بنهائية اقدام العلماء. والثاني لما تفردله عندي من الایادي السالفة والانعامات الوافية. والثالث بما ورد من التهديد والترجي والوعيد من منع اهل العلم. واستخرت

(٢٩) شرح طب الدين المصري ٢١٤-١، راغب باشا ٧٩٢ وقع الفراغ من تحريره يوم الجمعة غرة شهر ربیع الآخر سنة خمس وعشرين وستمائة في المدرسة الصلاحية بمدينة دمشق حرسها الله عن كل سوء حل بيد العبد الفقیر الى رحمة الله القدير، على بن عمر بن علي الفزرويني

(٣٠) تاريخي الحصول ١١٤ مصر ١٣٢٣

الله تعالى وشرعت في تفسيره طلباً للثواب وزخرأً ليوم الحساب وسالته ان يهديني
سواء السبيل (٣١)

لقد ذكر نصیر الدين الطوسي شرح قطب الدين المصري بقوله: هكذا فسر قوله تلميذه قطب الدين المصري (٢٢) يفيد انه قد قرأ شرح القطب واستفاد منه.

وفي نفس الوقت نرى على بن عمر الكاتب الفزوي قد استنسخ شرح قطب الدين المصري كما يظهر من مخطوطة راغب باشารقم ٧٩٢، ومع ذلك فانه ذكره ايضا في شرحه للمفصل بقوله: «اقول قال الامام قطب الدين المصري رحمة الله في هذا الجواب نظر» (٣٢)

فإن لعز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديث تعليقه على المحصل على ما ذكره صاحب كشف الظنون^(٤) وفوات الوفيات لشاكر الكتبى^(٥)

يوجد بآيدينا خطوطه في جامعة استانبول تحت الرقم ٣٢٩٧ من ورقة ٣٧٤ - ب
الى ٤٦٤ - ب، المنسوبة إلى عبد الحميد بن أبي الحديد الاتهانى بين هذه الوراق
نسمختان الأولى تبدأ بقوله: "أحمد الله على نعمه التي التوفيق بمحمه عليها محسوب
منها وشهاده بتوحيده وعده شهادة ارجو ان انطق بها يوم اسئل عنها واصلى
على رسوله وأميته واصحابه القائمين بنصره ودينه ثم اى (انى) متبع في هذا
الكتاب الرازى الاشعرى المعروف بالمحصل وجار في ذلك على منهاجي في تبیع
كتبه الكلامية وتصفحها مع تجنب التكير وبذل الجهد في الاتيان في كل تعليق
يعلم ات به في التعليق الذي قبله والاضراب على كثير من الستة (كذا) التي قد اشتهرت
واشتهر الكلام عليها تعويلا على بسط القول فيها... مسئلة في اكتساب التصورات
قوله عندى.... اقوى " (٣٦). وتنتهي بقوله: "وهذا اخر كلامنا في هذا

(٣١) شرح قطب الدين (١—ب) راغب باشا . ٧٩٢

١٣١٣ هامش مصر ٧٧ (٢٢) الخصل

(٣٣) شرح المحصل لعلی بن عمر الكاتب المقرزوینی (ورق ٨٣—ب) راغب باشا .٧٩٢

(٣٤) كشف الظنون ١٦٤/٢، فإن الدكتور صالح الزركان فوق في خطاء التقليل أو للطبع عند ماذكر لقب عز الدين عبد الحميد كانه ابنه مثل قوله عز الدين بن عبد الحميد انظر في كتابه غفران الدين البرازى وآراءه الكلامية والفلسفية ص ٩٣.

٥١٩/١ فوات للوفيات

(٣٦) الخطوط ٣٢٩٧ (٣٧٤—ب) جامعة استانبول.

الكتاب ونحن نسأل ان يجعل ما ذكرناه حجة لنا لا علينا ... وافق الفراغ من نسخة ثامن شهر شعبان المبارك سنة ثمان وسبعين وستمائة. وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين الله الحمد (٣٧)

ومن ميزة هذا الشرح أنه يذكر مسئلة ويعطى من نفسه عنه اشاره للبحث ثم ينقل قول الامام بـ ”قال“ ثم يجيب بأقول. ولكن في غير هذا يخلط احيانا كلام الامام بكلامه. نفسه وهناك ميزة اخرى وهي قوله: ”من كلام ابن ابي الحميد على الحصول (٣٨)

إن القسم الثاني من نفس المخطوطة يبدأ مباشرة من نفس الصحفة بقوله: قال في الحصول في باب نفي اثبات التصورات تعريف الماهية ... اقول مطالب ان يطالبه...“ (٣٩)

فاني أرى أن القسم الاول والثانى هما لنفس المؤلف وهو ينبغي ان يكون معترضهما فيما من امثال هذه العبارات ”على طريقة شيخنا ابى الهاشم“ (٤٠) ”في اثبات النبوة اعلم ان اصحابنا قد اجعوا على ان من لا يقول بالعدل لا يمكنه اثبات النبوات“ (٤١). ذهب شيخنا ابوالحسين الى استحالة ذلك وذهب جمهور المتكلمين الى جوازه (إعادة المعدوم) (٤٢). واعلم انه لو لا ان تكون هاتان المسئلان من الاصول الخمس عند أصحابنا لم نذكرها (٤٣) وفي القسم الثالث اقول أنهم لا يجدونها بذلك لأن صفات الاجناس عند اصحابنا كالجوهرية (٤٤). هذا شيخنا ابواسحق بن عباس. وهو جليل القارئين المتكلمين وقد حكى هذا القول عنه شيخنا ابوالحسين (٤٥)

(٣٧) نفس المخطوطة (٤٤١—١).

(٣٨) نفس المخطوطة (٤٠٣—١)، (٤٠٥—١).

(٣٩) نفس المخطوطة (٤٤١—١).

(٤٠) (٤٢٥—١).

(٤١) (٤٣١—١).

(٤٢) (٤٣٨—١).

(٤٣) (٤٣٩—ب).

(٤٤) (٤٥٤—١).

(٤٥) (٤٥٩—١).

وفى القسم الثانى من المخطوطة نفسها نجد قوله: فقد تكلمنا فى الاعتراض على الحصول فى هذا الموضوع بمقاييس كافية^(٤٦) "وقد ذكرنا فى التعليق على الحصول"^(٤٧).

ونستنتج من هذا كله بأن مؤلف هذه المخطوطة من أولها إلى آخرها هو مؤلف واحد وإنما استدرك بالقسم الثالث ما تركه فى القسم الأول. وبما أنه على أغلب الظن والاستاذ محمد بن تاویت الطنجي رحمه الله ايضاً كان يعتقد أن المخطوطة من تعليقات ابن أبي الحميد وبما أن لم استطع الحصول على نسخة أخرى من هذه المخطوطة وهي كادت أن تكون غير معروفة احب انقل هنا نبذة من كلامه في نقد الحصول وصاحبه وإيضاً حاته في بعض المسائل المهمة كذلك فان ابن أبي الحميد علق على قول الرازى في مسئلة صفة العلم والقدرة لله تعالى بقوله: "مسئلة في كونه تعالى عالماً هل هو لذاته أم بعلم قديم قال صاحب الكتاب اهم المهمات في هذه المسئلة الكشف عنه محل التزاع^(٤٨)" أقول ان هذا الموضوع عن (الذى) ذكرته في الرسالة النظامية واعتبر منه واعتب القول فيه ولم ي يكن لائتاً ان يتكلم على هذا الموضوع في كتاب (كذا) عن الحصول ويضرب عن ذكره في الكتاب الموضوع الاعتراض (كذا) على الحصول خاصة، تعين ان يتكلم فيه ههنا. ولا بد من تقديم مقدمات "منها الفرق بين الذات والصفات وانا اذكر في هذا الموضوع تفصيلاً نافعاً فاقول: (٤٩) واطال ابن أبي الحميد هنا وكتب تسعة صفحات ونصف صحيفة. فاني انتخب منها المقدمات السادسة والسادسة والثامنة والتاسعة وهي عشر مقدمات على حسب ترتيبه. وفي المخطوطة يأخذ الصفحات التالية ٤١٢-٤١٧-٤١-

"المقدمة السادسة في تحقيق مذهب مثبت الاحوال عن اصحابنا في هذه المسئلة فهم الشيخ ابو هاشم رحمه الله واصحابه، مذهبهم ان الباري تعالى عالم وكونه

^(٤٦) ٤٤٥-١

^(٤٧) ٤٤٨-ب

^(٤٨) الحصول من ١٣١ سطر ١٨-١ تعلق ابن أبي الحميد ٤١٢-١

^(٤٩) تعلق ابن أبي الحميد ٤١٢-ب (نقل من قوله هذا وأهم المهمات ... الى يكون الله تعالى عالماً) ورق ٤١٢-١

عالماً صفة لهم رادهم بالصفة هبنا الحال. وَهَذِهِ الصَّفَةُ تَقْتَضِيهَا ذَاتُهُ تَعَالَى لَا يَجُرُدُ كُوْنَهَا ذَاتَّاً لَأَنَّ الْذَّوَاتَ عِنْهُمْ مُتَسَاوِيَةٌ وَمَمَاثِلَةٌ فِي الذَّاتِيَّةِ، لَكِنَّ لَا يَخْتَصُّ صَفَّهَا بِالصَّفَةِ الْخَاصَّةِ وَهِيَ الصَّفَةُ الْخَامِسَةُ وَلَا يَسْتَعْلِمُ صَفَّهُ تَعَالَى بِكُوْنِهِ عَالِمًا مَعْلَمَةً مَعْنَى مَتَفَضِّلٍ كَمَا يَذَهَّبُ إِلَيْهِ الْأَشْعُرِيُّ وَيَقُولُونَ أَنَّ هَذِهِ الصَّفَةَ بِاعْتِبَارِهَا تَعْلُقُ ذَاتَ الْبَارِيِّ بِالْمَعْلُومَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ.

المقدمة السابعة: في تحقيق مشتبه الاحوال من الاشعرية في هذه المسئلة: هو، لا يقولون مثل قول شيخنا أبي هاشم واصحابه الانهم لا يجعلون المقتضى لتلك الصفة ذاته تعالى لا يجرد كونها ذاتاً مخصوصة بنفسها ولا باعتبار الصفة الأخرى الخاصة التي يسميها اصحابنا الخامسة بل يجعلون المقتضى لتلك الصفة معنى قديم غير معلم بعلة لذات الباري ولا غيرها بل هو موجود لذاته كما ان ذات الباري تعالى موجود لذاتها. الا أنها تقتضي حصول صفة العالمية لذات الباري سبحانه وسبحانه ولو لا هذا المعنى لم تكن ذات الباري سبحانه عالماً. وكذا القول في القدرة والحياة وغيرها من المعاني وهذا قول ابن البارقي والجويني وغيرها فن يستحق ان يخاطب من هذه الطائفة. وكل قول يقوله من يتبع الى الاشعرية غير هذا القول في هذه المسئلة. امان لا يصح واما (٤١١-١) ان ترجع الى مذهب الشيخ ابو الحسين رحمه الله.

المقدمة الثامنة في تحقيق قوم نفاة الاحوال من اصحابنا في هذه المسئلة: مذهبهم في هذا الموضع مضطرب جداً لأنهم لا يثبتون للباري تعالى بكونه عالماً صفة ولا معنى هو ذات فيصعب عليهم تفسير مفهوم قولهانا انه عالم. فقال الشيخ ابو على وابوبكر بن اخشيد واصحابهما مفهوم كونه عالماً، ان له معلوماً ومفهوم كونه قادر اان له مقدوراً وليس للذات من هذا المفهوم صفة ولا معنى: وقد تكلم الشيخ ابو الحسين رحمة الله عليهم (كذا) في الت区分 بمالييس هذا موضع ذكره.

المقدمة التاسعة في تحقيق قول الشيخ ابو الحسين رحمة الله في هذه المسئلة مذهبها: ان الباري تعالى عالم ومعنى ذلك كونه متبيينا للأشياء وهذا ليس امر (ا) زايد (ا) على ذاته مضافاً (ا) اليها وذاته يقتضيها بحقيقةتها المخصوصة المختلفة لسائر الحقائق بنفسها

فتارة يسميه تعلقاً والمقصود انه امر ثبوتي ذاته تعالى موصوفة به يتجدد بتجدد المعلومات وهو متعدد ليس بمتعدد وهل هو امر لها اضافة او هو نفس الاضافة. هذا مما يختلف قوله فيه

وليس للبارى تعالى من كونه قادراً صفة راجعة الى ذاته عنده كما له من كونه عالماً لانه لامعنى لكونه قادر الاصحة الفعل ووقوعه على دواعيه تعالى وصحة العقل امر راجع الى الفعل. فذاته تعالى يقتضي كون الفعل صحيحاً منه وموقوفاً على دواعيه، فليس له بذلك صفة كماله بكونه عالماً صفة وقد تكلمت على هذا الموضوع في غير هذا الكتاب.

وثبت ان ما فرق به الشيخ ابو الحسين رحمة الله من الموضعين ليس بمجيد. وقلت ان ذاته تعالى لا تقتضي صحة الفعل، الصحة الراجعة الى ذات الفعل لان تلك الصحة ذاتية لل فعل ومن لوازمه. ولو قدرنا انتفاء كل قادر في الوجود لكان الممكن ممكناً والمحتملاً ممتنعاً. فاذاً ذاته تعالى يقتضي صحة صدور الفعل الممكن عنه فهنا صحتان احدهما صحة الممكن في نفسه والآخر صحة وجوده بالفاعل. فالصحة الثانية لابد من اثباتها لذاته تعالى، فلا بد من اثبات صفة له بكونه قادر راجعة الى ذاته كما قال في كونه عالماً لافرق بين الموضعين» (٤٠)

”مسئلة“ في ”التحسين والتقييح“

”ونقول لانسلم انه تعالى اخبر في حياة ابى لهب انه لا يؤمن. ولم لا يكون سورة تبّت ازلت بعد موت ابى لهب. الحال انما يلزم لو كان تعالى قد اخبر واubo لهب حتى بانه لا يؤمن (٤١) وهو مع هذا مكلف ان يؤمن و اذا كانت قد ازلت بعد موت ابى لهب فقد اندفع الإشكال.

ان قيل فيجب على هذا ان يقولوا انه تعالى ما اخبر عن اقوام باعياتهم لانهم لا يؤمنون وهم احياء.

قيل كذلك يقول. انه لم يخبر عن احد انه لا يؤمن وهو في حال الاخبار

(٤٠) ابن ابي الحديد، ٤١٥—٤١٦—١.

(٤١) في الاصل: يؤمن لا: والمعنى: لا يؤمن.

عنه مكلف بأنه يؤمن. ان قيل: فما قولكم في قوله تعالى: ان الذين كفروا سواه عليهم أذنارهم ام لم تذرهم لا يؤمنون قيل: ان هذه الاية وردت في حق اقوام مخصوصين. وقوله تعالى "لا يؤمنون" اعم من قوله: لا يؤمنون مدة حياتهم. ومن قوله: لا يؤمنون الان. لانه يمكن تقسيمه الى كل واحد من القسمين ومورد التقسيم مشترك بين القسمين. فلم لا يجوز ان يكون المراد: لا يؤمنون الان فقط، ولا يكون اخباراً عن انتقام اليمان منهم طول حياتهم فلا يلزم الحال" (٥١)

من جملة نقد ابن ابي الحميد لفمخر الدين الرازي.

"ثم ان صاحب الكتاب تكلم في اثبات النبوة الحمدية واستدل عليها بوجوه ثم اعتراضها باعتراضات كثيرة ولم يجب عنها.... وقد وقفت على رسالة بعض قدماء الاسماعيلية يذكر فيها فوائد التعليم. واظن صاحب الكتاب وقف عليها وحسنست عنده فنقلتها الى هذا الموضع لأنني رأيت كثيرا من الفاظ الرسالة بعضها منقوله في الحصول: فمن جملتها قوله:

"ان كل جنس تحته انواع فانه يوجد فيما بين تلك الانواع نوع واحد هو اكلها. وكذا الانواع بالنسبة الى الاصناف بالنسبة الى الاشخاص بالنسبة الى الاعضاء وشرف الاعضاء ورئيسها هو القلب وخليفته الدماغ و منه يثبت القوى (*) - (٤٣٤) على جميع جوانب البدن. فكذا انواع الانسان لا بد فيه من رئيس والرئيس اما ان يكون حكمه على الظاهر فقط وهو السلطان او على الباطن فقط وهو العالم او عليهما معاً وهو النبي او الامام. فالنبي يكون كالقلب في العالم والامام كالدماغ وكما ان القوى المذكورة ائما تفيض من الدماغ على الاعضاء وكذا قوة البيان والتعليم ائما تفيض بواسطه الامام المعلم الذي هو خليفة النبي على جميع اهل العالم وهذا الكلام مغض مذهب التعليمية وهم الائمة عيلية من الشيعة. وكثيرا ما اعجب من هذا الرجل في كتبه ومسنفاته وخصوصا في هذا الكتاب فانه وضعيه على قاعدة الابحاز والاختصار ثم توخي الموضع المهمة في صناعة الكلام فاختصرها حتى احل (***) بفهمها بالكلية بل حذف الكثير منها واحتله وأعرض

(٥١) نفس المخطوط، ٤٢٧--ب.

(*) نفس المخطوط، ٤٢٢--ب. كذا انى الاصل والاصح: تثبت

(***) والا صحي : احل

في مواضع شريفة عظيمة الخطر. ولم يجب عن الاعتراض قصداً للإيجاز بزعمه ثم اطال في مواضع كثيرة لا يناسب اطالته فيها الإيجاز في غيرها ولا يقتضي قاعدة الكتاب وأمثاله من اختصارات الأسهاب فيها...

”والكلام في تعدد الآيات الدالة على انا فاعلون على رأى المعذلة وهو منقول من رسالة مفردة للصاحب أبي القاسم ابن عباد أحد جوامعها فنقلها إلى هذا الكتاب... وعلى انه قد وهم في عدد الأئمة الاثنا عشرية وفي انسابهم في موضوعين فإنه اسقط الإمام العاشر عندهم وهو على الهدى ابن محمد على بن موسى.... وقال ان من الناس من جعل الإمام بعد محمد بن علي بن موسى في أبيه (ابنه) جعفر وليس جعفر هو ابن محمد كما توهمنا بل هو ابن على الهدى بن محمد... (٤٣٤-ب) فحسب أحد عشر باشني عشر هكذا رأيته في جميع النسخ التي وصلت اليانا إلى بغداد بهذا الكتاب ووقفنا عليها ولعله غلط الناسخ والأفالرجل ان لا يكون يعرف ذلك...“ (٤٢)

ولكن اذا رجعنا إلى نسخ المحصل الموجودة لدينا من مخطوطه ومطبوعة لازرى العبارة التي ذكرها ابن أبي الحديد آنفاً وانما نرى في المحصل عندنا هذه العبارة الآتية:

”فالذين استقر عليهم رأيهم ان الإمام بعد الرسول عليه السلام على بن أبي طالب ثم ولده الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابنه على ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقى ثم ابنه علي النقى (الهدى) (٤٣) ثم ابنه الحسن الزكي ثم ابنه محمد وهو القائم المنتظر“ (٤٤)

وعدا ذلك نستطيع ان نقول ان نقد ابن أبي الحديد مصيب وغير مصيب. واحب ان اقرأ شيئاً من النقد لابن أبي الحديد لاني وجدت افادته شديدة ومفيدة

(٤٢) نفس المخطوط (٤٣٤—١—٤٣٤—ب)

(٤٣) شرح تجربه انعقائد للعلامة الحلبي (المتوفى ٧٢٦) ص ٢٥٠ مطبعة العرفان صيدا ١٣٥٢

(٤٤) المحصل ص ١٧٧ مصر ١٣٢٣

على الأقل من ناحية تسبق العلوم ودرجة فهمهم العلم والدرجة العلمية وكيف كانوا يقيمون علوم العلماء وتأليفهم العلمية

"وما زال اهل العلم يستهجنون ان يمزج علم بعلم آخر ويجمع بين الكتب بين العلمين ويعدون ذلك قصورا في صناعة التصنيف وقال الشيخ ابو الحسين رحمة الله في خطبة المعتمد انى انا صنعته بعد استقصياء في شرح العمدة لاني تكلمت في شرح العمدة في كثير من المباحث الكلامية اتباعا لمصنف العمدة وهو قاضي القضاة فاستهجن ذلك ورأيت الى (ان) العلوم المختلفة لا يجوز ان يجمع بينها في الكتاب الواحد، فدعانى ذلك الى تصنيف المعتمد.....(٤٣٥—١) واما هذا (يعنى الرازي) في ذلك حذو الغزالى في المستصفى فإنه صنف كتابا في اصول الفقه مزجه بعلم المنطق..... قوم غلب حب العلوم الحكيمية عليهم..... ولاقول هذا مبالغة فان هذا المصنف قد فسر القرآن العزيز، كتاب كبير نحو عشر مجلدات اكثرا على القواعد الحكيمية وهو من عجائب الدنيا وما رأينا قبله مثله. فانا عهدنا كتب التفسير يقال فيها عند ذكر الآية قال على وابن عباس وهذا عند ذكر الآية يقول قال الفارابي وابن سينا ولاقوة الا باللة (٤٥٥)

انه من المفيد والنافع ان نعرف المسائل التي خالف فيها فخر الدين الرازي مذهبه الاشعري على قلم ابن ابي الحديد بقوله: "وقبل ان نختم الكتاب نعقد فصلا نذكر فيه المسائل التي فارق فيها مذهب الاشعرية واخذ فيها بقول الشيخ ابو الحسين رحمة الله وهي "كرو" مسألة ف "١" - ليس النظر معنى زائدا على ترتيب العلوم والظنون بل هو مجرد ترتيب علوم اوطنون في الذهن ليتوصل بها الى علم او ظن

ب - النظر الفاسد يستلزم الجهل:

ج - ليس الوجود صفة زائدة على الذات وهذا وان قال به الاشعري نفسه لكن جمهور اصحابه انكروه.

د - ليس حدوث الحادث علة الحاجة الى الحديث بل جواز الحدوث هو العلة،

(٤٥٥) تعليق ابن ابي الحديد (٤٣٤—١—٤٣٥)

- هـ - ليس حصول الجوهر في الحيز مطلباً بمعنى هو الكون ،
- وـ - ليس الحياة معنى زائد على اعتدال المزاج وقوة الحسن والحركة ،
- رـ - ليس الموت معنى وجودياً يضاد الحياة ،
- عـ - ليس العلم معنى يوجب كون العالم عالماً ولا العلم عبارة عن حالة يتعلّق
العلوم بل العلم هو التعلق نفسه .
- طـ - ليس العقل عبارة عن نفس العلم بوجوب الواجبات واستحالات
المستحبّات بل غريزة يلازمها العلوم البديهية عند ارتفاع المانع .
- ىـ - ليست القدرة (٤١ـ٤) عبارة عن معنى زائد على صحة البنية [الصحيح البنية]
او اعتدال مزاج الأعصاب .
- ياـ - ليس العجز معنى وجودياً يضاد القدرة ،
- يبـ - ليس الادراك معنى زائداً على العلم .
- يجـ - الاعراض ليست نستحيله (مستحيلة) البقاء بل يجوز بقاوتها .
- يدـ - الا جسام لا يستحيل خلوها من الالوان والطعوم والا رابع
- يهـ - المعلول بال النوع يجوز تعليله باكثر من علة واحدة بالشخص .
- يوـ - الموجب العقلي يجوز ان يتوقف ايجابه الاُثر على شرط منفصل عن ذاته ،
- يرـ - الموجب العقلي يجوز ان يكون مركباً ،
- يعـ - لم يثبت بحججة قاطعة ان كون الله تعالى سمعاً بصيراً امر زائد على كونه عالماً .
- يطـ - لم يثبت بحججة قاطعة انه تعالى موصوف بما تزعم الاشعرية انه معنى مفرد
يسموونه كلام النفس .
- كاـ(*)(كـ) - ليس الباري تعالى عالماً بمعنى يقتضي له كونه عالماً بل ليس الاـ
ذاته والاضافة المنسنة العلم لا غير .

(*) الناسخ اخطأ هنا وتجارز "كـ" ولكن اضع ما هو في المخطوط واصحه بين المعقوفين

كب (كا) — لم يثبت بحجة قاطعة ان للبارى تعالى صفات، غير هذه الصفات المتفق عليها وما اثبته الاشعرى واصحابه من اليد والوجه والاستراء وغيرها لا يصح.

كج (كب) — لم يثبت بحجة قاطعة ان للبارى تعالى تصبح رؤيته.

كد (كج) — لم يثبت بالدليل ان قدرة العبد لا تؤثر في مقدوره اصلاً كما قال الاشعرى ولا انها لا تؤثر في ذاته بل في صفة زائدة على ذاته كما قاله ابن الطيب.

كه (كد) — لم يثبت بالدليل ان أجزاء الاجسام البشرية تعلم ثم تعاد فيقيمة عن العدم.

كو (كه) — لا يكفر احد من اهل القبلة وان اختلفو في المسائل الكلامية.

كر (كو) — الامامة واجبه لأنها تتضمن (أن) دفع الضرر عن النفس واجب بهذه.

فهذه المسائل هي علم الكتاب كله. وقد بان انه رفض مذهب شيوخه فيها واعترف بفساد اقوالهم وهذا اخر كلامنا في هذا الكتاب «(٥٦)». فان ابن ابي الحديدة قد شدد نقهه وزاد في التهيجين بقوله في العبارات كما ياتي فثلا في نقهه كلام الامام في الحصول على التعليمية في القسم الثاني من المخطوط. فإذا كنت قد طعنت في الاستدلال بالسلسل فكيف عدت اليه وتمسكت به وقد رام بعض المتكلمين من اتباعه لاسمع من هذا الاعتراض ان ينتصر له فقال ان لجوابه تفسيرا سلم به من مناقضة مقاله او لا حيث زيف كلام المتكلمين فاستدلا لهم بالسلسل «(٥٧)»

وقال بعض من يتغصب له ويقلده في الصحيح وال fasad لعل مراده بالعلة المتممة وهي احدى علتين لا بعينها...» «(٥٨)

”والرجل (يقصد الرازى) حاطب ليل وكان غرضه لتصنيف لا التحقيق. ومن نظر في مصنفاته بعين الانصاف لا بعين الهوى والعصبية علم بعدها على التحقيق وانه كان يجمع اضغاثا من كل نوع ويقولها ولا يبالي لعلمه بالسعادة

(٥٦) نفس المخطوط (٤٤٠—ب—٤٤—١)

(٥٧) ٤٤٧—١

(٥٨) ٤٥٢—ب

الشاملة والصيغة المنشورة عنه اصاب ام اخطأ ”(ونكلمنا نحن عليه في نقض الأربعين (٦٩)).

”اقول: ان هذا الرجل له عادة ان يورد الادلة غير موضعها وانا اوضح ذلك في هذا الموضوع“ (٦٠)

”ثم حكى شبهة لمن نفى كون الباري مربينا وهي انه اما ان يريد الشيء لغرض الاول يقضى الى كونه تعالى مستكملا بذلك الغرض. والثانى عبث واجاب، فقال اراد (ة) الله تعالى منزهة عن الاغراض بل هي واجبة التعلق بایجاد ذلك الشيء في ذلك الوقت بذاته“ (٦١).

”اقول: هذا تصريح بأنه تعالى موجب بالذات لافاعل بالاختيار لانه لايمكن من فعل ما يخالف مقتضى الارادة القديمة الواجبة التعلق بایجاد الاشياء في اوقاتها فيكون تعالى كالمجبرا الى تلك الافعال المسماة التخيير والتتمكن منها وقد شرحت هذا الموضوع في الرسالة الشرقية في كشف الفلسفة الحقيقة شرعاً لامزيد عليه“ (٦٢).

فابن ابي الحديد في نقه اللاذع كأنه مملوء بالحقد وأنه يتقم من الرأى ويظهر تجاهله على الخصم. وتعصبه لـ إلا عزال بصورة ما كان له حاجة الى نقه ذلك النقد غير العلمي. وهناك نقده علمي لا شك فيه وكذلك نقد موجه الى المنهج وهو طريق فخر الدين الرأى في البحث عن المسئلة ونقاشها دون ان يتميز ما هو صحيح منها وما هو غير صحيح ويترك القاريء حامرا بين الآراء والاقوال. وأحياناً في المسائل الكلامية يميل في اخر البحث صراحة او اشاره الى رأى الخصم واما نقه في ادخاله او مزجه المنطق والفلسفة بالكلام في كتاب واحد فهو نقد غير لازم لأن الانسان يقسم كتابه الى اقسام وقسم الاول في علم والثانى في علم آخر و الثالث في علم ثالث مثل الشفاعة والتجاهة لابن سينا

(٦٩) ٤٥٢—١

(٦٠) ٤٥٨—ب

(٦١) الحصول، قوله المريد امان يرجع لفرض اولاً لغرض قلتنا اراده الله تعالى صفة منزهة من الاغراض بل هي واجبة التعلق بذلك الشيء في ذلك الوقت بذاته. ص ١٢٣ مصر ١٣٢٣.

(٦٢) الخطوطه ٤٦٢—١ في الاصل ”الرسائل الشرقية“ باللغه

وان "شرح و تعليل المسائل الكلامية بمنهج فلسفى مستعينا بالفلسفة لا اعتقاد انه يضر الكلام و انا يفيده جدا اذا استقصينا آيات القرآن الكريم واعما لنا عقولنا في فهمهم فانها لا تخرج الابناؤش فلسفى و علمي خالص.

٣- ان نصير الدين الطوسي اتبع طريقة خاصاته في كتابة "تلخيص الحصل" وان كان بعضهم يسميه نقد الحصل وهو غير صحيح لانه نفسه ساه تلخيص الحصل في مقدمته عليه. ان نصير الدين الطوسي يبين في مقدمته بعض الاشياء المهمة وأهمية علم اصول الدين بين العلوم الاسلامية وانه يشرح لنا ايضا حال وجوب تدريس العلوم واهتمام الناس بها او عدمه وانكباب الناس على الحصول وكيفية تداوله بينهم. ولهذا السبب تناوله الناس بالشرح والتعليق ولكن هذا لم يرض الطوسي ورأى انه من الضروري ان يكتب ايضا بدوره شرحا له ويكشف بما اوردده الرازى فيه من افكاره ويوضح الخلخل في نقاشه واعتراضاته او ايراد الشبهات والإجابة على الاعتراضات. ولهذا كله نجد انه من النافع ان يرى القارئ الكريم مقدمة الطوسي كاملة ليصل الى نتائج من فهمه واستدلاله يقول:

"فإن أساس العلوم الدينية علم اصول الدين الذي يحوم سائله حول اليقين ولا يتم بدونه الخوض في سائرها كأصول الفقه وفروعه فإن الشروع في جمعها يحتاج إلى تقديم شروعه حتى لا يكون الخائض فيها وان كان مقلدا لا اصولها كان على غير أساس..."

"وفي هذا الزمان لما انصرفت الهمم عن تحصيل الحق بالتحقيق وزلت الاقوام عن سوء الطريق بحيث لا يوجد راغب في العلوم ولا يخاطب للفضيلة وصارت الطياع كأنها محبولة على الجهل والرذيلة. اللهم الابقاء يرمون فيما يرمون رمية رام في ليلة ظلماء وينحيطون فيما ينحوون نحو خطب عشواء ولم تبق في الكتب التي يتداولونها في علم الاصول عيان ولا خبر ولا في تمهيد القواعد الحقيقة عين ولا اثر، سوى كتاب الححصل الذي اسمه غير مطابق لعناته وبيانه غير موصول الى دعواه وهم يحسبون انه في ذلك العلم كاف وعن امراض الجهل والتقليل شاف. الحق ان فيه من الغث والسمين ما لا يمحى. والمعتمد عليه في اصادته اليقين بطال لا يحظى بل يجعل طال الحق بنظره فيه كعطشان يصل الى السراب

رأيت ان أكشف النقاب عن وجوه ابكار مخدرات وأبيّن الحال في مكان شبهاته
وأدل على غثه وسيئه وان كان.....

وقد فـ نقض قواعده وجراحته ولم يجرأ أكثرهم على قاعدة الإنصاف ولم
تخل بيـاناتهم عن الميل والاعتـساف واسمـ الكتاب "تلخيص المـحصل" (٦٣)

عند ما يقرأ الإنسان تلخيص المـحصل يرى أنـ ما قال صاحـبه يـواافق آقوـالـهـ
في المـتنـ اثنـاءـ الشـرحـ وـانـ كـانـ مـخـالـفاـ فيـ مـذـهـبـ المـصنـفـ فـسـيـلاـ حـظـ القـارـيـ تـقـدـيرـهـ
لـمـصـنـفـ حـتـىـ فـنـقـدـهـ وـفـهـذاـ يـخـالـفـ اـبـنـ اـبـيـ الـحـدـيدـ فـتـحـاـمـلـهـ عـلـىـ المـصـنـفـ
وـهـوـ مـنـ سـبـقـ الطـوـسـيـ فـالـكـتـابـ عـلـىـ المـحـصـلـ وـصـدـقـ الطـوـسـيـ فـقـولـهـ فـيـ المـقـدـمـةـ
بـالـاعـتـسـافـ وـالـانـصـافـ عـنـ قـاـعـدـةـ الـانـصـافـ.ـ لـقـدـ اـشـارـ إـلـىـ مـنـ خـادـعـهـ سـوـاءـ السـبـيلـ
وـالـمـهـجـ الـعـلـمـيـ وـلـنـكـفـ بـهـذاـ عـنـ تـلـخـيـصـ المـحـصـلـ لـأـنـ لـيـعـكـنـ اـنـ يـاتـيـ اـلـإـنـسـانـ
عـلـىـ كـلـ صـغـيرـةـ وـكـبـيرـةـ فـيـ الشـرـحـ مـنـ اـصـابـةـ فـيـ النـقـدـ وـاصـابـةـ فـيـ التـاكـيدـ.

انـ نـصـيرـ الدـيـنـ الطـوـسـيـ فـرـغـ مـنـ تـحـرـيرـ شـرـحـهـ سـنـهـ ٦٦٩ـ وـهـيـ مـوـجـودـةـ فـيـ
طـوـبـقاـ بـيـ سـرـايـ بـخـطـهـ تـحـتـ رـقـمـ ١٧٦٨ـ وـلـهـ عـدـةـ نـسـخـ مـخـطـوـطـةـ فـيـ مـكـتـبـاتـ اـسـتـانـبـولـ

٤ـ الشـرـحـ لـعـلـىـ بـنـ عـمـرـبـنـ عـلـىـ الـكـاتـبـ الـقـزوـينـيـ الـذـيـ سـمـاهـ المـفـصلـ فـشـرـحـ
الـمـحـصـلـ.ـ إـنـ الـقـزوـينـيـ مـعـاصـرـ لـنـصـيرـ الدـيـنـ الطـوـسـيـ وـانـ كـانـ الطـوـسـيـ اـقـدـمـ مـنـهـ
بـثـلـاثـةـ سـنـوـاتـ مـوـلـدـاـ وـبـثـلـاثـةـ سـنـوـاتـ وـفـاهـ وـيـذـكـرـ أـنـ الطـوـسـيـ اـصـبـعـ مـرـةـ اـسـتـاذـاـ
لـقـزوـينـيـ وـلـاـشـكـ اـنـ اـسـتـاذـيـةـ لـاـتـقـوـفـ عـلـىـ قـدـمـ السـنـ وـانـ كـانـ هـنـاـ هـذـاـ التـقـدـمـ
مـوـجـودـاـ وـلـوـبـلـاثـةـ سـنـوـاتـ.ـ رـغـمـ ذـلـكـ كـلـهـ نـرـىـ اـنـ الـقـزوـينـيـ قدـ كـتـبـ شـرـحاـ
لـمـحـصـلـ بـالـحـاجـ اـبـيـ الـفـضـائـلـ بـنـ عـبـدـ الـحـمـيدـ الـقـزوـينـيـ وـهـذـاـ يـعـطـيـنـاـ الـفـكـرـةـ
الـقـائـمـ عـلـىـ عـدـمـ اـرـتـضـاءـ بـعـضـ الـجـهـاتـ الـخـتـصـيـةـ الـعـلـمـيـةـ اوـ الـسـيـاسـيـةـ بـماـ كـتـبـ عـنـ
الـمـحـصـلـ مـنـ شـرـوحـ وـتـعـلـيقـاتـ وـلـهـذـاـ نـرـىـ كـعـادـتـنـاـ اـنـهـ مـنـ الـمـفـيدـ اـنـ نـقـلـ هـنـاـ
بعـضـ مـاـ يـعـكـنـ اـنـ يـحـتـاجـ اـلـيـهـ الـقـارـيـ اـنـ مـقـدـمـةـ الـقـزوـينـيـ وـهـوـ صـاحـبـ
الـمـفـصلـ وـالـمـنـصـصـ شـرـحـ الـمـلـخـصـ للـرـازـيـ اـيـضاـ وـصـاحـبـ النـصـ فـيـ الـمـنـطـقـ
الـمـسـمـىـ بـالـشـمـسـيـةـ وـاـخـرـىـ مـنـ الـتـالـيـفـ.

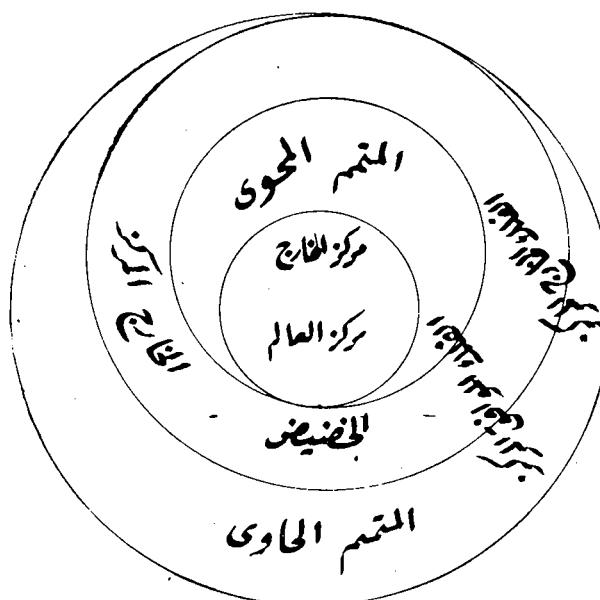
- (٦٣) المـحـصـلـ (الـهـامـشـ) صـ ٢ـ، بـصـرـ ١٣٢٣ـ وـهـوـ مـطـبـوعـ فـيـ مـصـرـ مـرـتـينـ مـعـ الـمـحـصـلـ مـرـةـ
١٤٤٥ـ وـمـرـةـ دـوـنـ تـارـيـخـ وـطـبـعـ مـعـ الـمـحـصـلـ اـيـضاـ فـيـ تـهـرانـ ١٩٨٠ـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ يـحـتـاجـ الـطـبعـ إـلـىـ التـحـقـيقـ.

"فإن كتاب المحصل الذي صنفه... أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي تغمده الله بغفرانه كتاب يحتوى على كل كلام المتكلمين وادلتهم مع دقائق لطيفة ونكت شريفة من مباحث الحكماء المتقدمين والمتاخرين. الان فيه مغالطات يصعب على الناظرين حلها ومواضع متعلقة غير واردة على النظم الطبيعي براهينها فاشار الى من خصني بالاعمامات الوافرة والابيادي المتواترة وهو المولى العظيم الصدر الاعظم ملك سلطان القضاة والحكام مفتى الفرق علامه العالم منشى الدقائق مخترع الحقائق ابوالحسن بن المولى العظيم السعيد الشهيد عز الله والدين حجة الاسلام اي الفضائل بن عبد الحمد الفزويي ادام الله تعالى له تحلى تلك المغالطات وشرح المواضع المغفلة واخراج براهينها من القوة الى الفعل فبادرت الى مقتضى اشاراته ومررت في نيته وكتابته على الوجه المشار اليه مع التنبيه على تقريرات وتدقيقات سبحة حال التحرير وسميه بالمفصل في شرح المحصل واستعنت بالله واهب العقل ومفiste الله" (٦٤) وهذا الشرح ينتهي في مسألة وجوب الامامة ولا يستمر الى اخر الكتاب مثل شرح الطوسي كما انه يظهر عند القاري ان اخر المحصل هو في تفصيل بعض الفرق الاسلامية ولم يكن هناك حاجة الى اعطاء الايضاحات اكثر وانما علق الطوسي على بعض نقاط وامكنته منها . وكاتب جلبي يقول في كشف الظنون فانه الفه لمحي الدين الصيلر الشهيد الحميد الفزويني (٦٥) فان نسخة المؤلف على ما اعتقد موجودة في مكتبة داماد ابراهيم باشا برقم ٨٦١ وهي ٢٧٤ ورقة فرغ من تحريره مؤلفه على بن عمر الفزويني في سلخ رمضان المبارك لستة اثنين وستين وسبعين وف (١٣٩-ب) عندما يقول : "وهذه صورته" يرسم الصورة ولكن النسخ الأخرى المتأخرة عنها التي رأيتها لا توجد فيها تلك الصورة . ولهذا فان هذه النسخة اي نسخة داماد ابراهيم باشا (رقم ٨٢١) اصبحت مهمة لأنها نسخة المؤلف لأن خط هذه النسخة هو نفس خط نسخة شرح قطب الدين الموجودة في راينب باشا برقم ٧٩٢ كما اشرنا اليها سابقا .

(٦٤) المفصل في شرح المحصل لعل بن عمر الكاتب الفزويني (أ-ب) راغب باشا ٧٩١ ، وهذا الشرح قد نسخ ببراغة سنة ٦٨٨ .
(٦٥) كشف الظنون ١٦١٤/٢ .

وانه من الأخرى ان نذكر هنا مسألة مهمة تتعلق بعنابة الله للكون وتخصيص كل شىء بهيئته الخاصة او شكل او حركة خاصة او زمان معين الى غير ذلك وهى نظرية قديمة لا يصح تكون الفضول السنوية والايام والشهور حسب اوضاع الافلاك يستدل بها على ارادة الله وتخصيص الاشياء بميزاتها الخاصة وفي ذلك يقول فخر الدين الرازى .

"لأنه منقوض باختصاص الكوكب بالوضع المعين من الفلك مع كونه بسيطاً واحتياضاً احد جانبي التمثيل بالشخن والجانب الآخر بالدقة (٦٦)"
 "اقول: اعلم ان الفلك الذى مرکزه مرکز العالم اذا انفصل عنه فلك اخر مرکزه خارج عن مرکز العالم بحيث يماس محيطه الفلك الاول على نقطة مرکبة بينها ويقال له الاوج والنقطة المقابلة له الحضيض حصل بسب ذلك جسمان مختلفان الشخن والدقة احدهما حاو للفلك الخارج المرکز والآخر محوى فيه دقة الحاوى ما يلى الخارج، والغاظ لما يلى الحضيض ودقة المحوى وغاظه بالعكس (٦٧)"
 لهذين الجسمين التمثيل وهذه صورته (٦٧)



(٦٦) المحصل ٩١ ١٣٢٣ مصر
 (٦٧) المفصل في شرح المحصل الكتاب القزويني ١٣٩—ب، داماد ابراهيم باشا ٨٦١

والى جانب ذلك فان هناك شروحا اخرى للمحصل كما افاد ذلك الطوسي في مقدمة تلخيص المحصل وذكر الحاج خليفة بعضها في كتابه المشهور "كشف الظنون" (١٦١٤/٢).

ولابن تيمية (١٣٢٦/٥٨٢٧) كتاب ينقد المحصل كما ذكره هو في اثره درء تعارض العقل والنقل يقول: وقدكنا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفا قد ياما من نحو ثلاثين سنة وذكرنا طرفا من بيان فساده في الكلام على "المحصل وفي غير ذلك" (٦٨) وتاليف ابن تيمية على المحصل مفقود على ما أظن وان ابن تيمية قد درس هذا الكتاب وكتب عليه عندما كان في حمو الى الثلاثين من عمره وانه قد ذكر المحصل في كتابه المذكور احيانا للنقد واحيانا الاستفادة منه واما الدكتور محمد رشاد سالم فقد ذكر في التعليق على ما نقل ابن تيمية من نهاية العقول للرازى بأنه لم يجد النص الذى نقده ابن تيمية (٦٩) وقد أدمج هذا الكتاب من قبل احد تلامذة ابن تيمية فى شرحه للبخارى. وانما عمل ذلك لحفظ الكتاب من خصومه، اخبرنى بذلك المرحوم الاستاذ محمد التجنجي واحبرنى ايضا ان الكتاب موجود فى الشام. من المحتمل ان يكون ذلك الكتاب "الكتاب الدرارى" لابن زكىون الحنبلى شرح البخارى فى المكتبة الظاهرية. الا اننى لم استطع تحقيق ذلك.

وابن خلدون (١٣٣١/٥٧٣٢) قد درس المحصل على يد شيخه ابى عبد الله محمد ابى ابراهيم ثم اختصره وسماه لباب المحصل فى أصول الدين وهو فى النساء عشرة من عمره، وقد نشره الراهب الاسپاني Tetuan Pluciano Rubio فى

لقد كان كتاب المحصل كتاب التدریس عند الشبان المسلمين حيث أن ابن تيمية قد قرأه وكتب عليه وهو ابن ثلاثين سنة وابن خلدون درسه ولخصه وهو في التاسعة عشرة

وفي احدى المخطوطات التي تستند إلى نصير الدين الطوسي والتي توجد في

(٦٨) درء تعارض العقل والنقل ص ٢٢، تحقيق د. محمد راشد سالم، مصر ١٩٧١.

(٦٩) درء تعارض العقل ٢١.

مكتبة طوبقابي في استانبول برقم ١٤٦١ (١٣٧-١٣٧-ب) تحت عنوان الخطوطات العربية وفيه توجد قائمة بمؤلفات فخر الدين الرازي فنذكر هنا هذه القائمة لفائدة فيما يلي كما ذكر في الخطوطات :

١ - نهاية العقول في دراية الاصول،

٢ - شرح الاشارات ،

٣ - المباحث المشرقة ،

٤ - الملخص ،

٥ - البراهين البهائية ،

٦ - الأربعين في اصول الدين ،

٧ - الحصول في علم الاصول ،

٨ - احكام القياس الشرعي ،

٩ - الرسالة الكمالية ،

١٠ - تعجيز الفلاسفة ،

١١ - السر المكتوم ،

١٢ - الخلق والبعث ،

١٣ - المعلم ،

١٤ - الفصول الخمسين ،

١٥ - تأسيس التقديس ،

١٦ - الجوهر الفرد ،

١٧ - الطب الكبير ،

١٨ - شرح كليات القانون ،

- ١٩- التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب ،
- ٢٠- اسرار التنزيل وانوار التأويل ،
- ٢١- الخلافيات الصغيرة ،
- ٢٢- الخلافيات الكبيرة ،
- ٢٣- شرح الوجيز ،
- ٢٤- لباب الاشارات ،
- ٢٥- الحصول في علم الاصول (علم الكلام)
- ٢٦- الرياضن المؤنقة ،
- ٢٧- المحرر في حقائق النحو ،
- ٢٨- الاختيارات العلائية ،
- ٢٩- اشارات النظام ،
- ٣٠- مختصر الاخلاق ،
- ٣١- اقليدس ،
- ٣٢- الهيئة ،
- ٣٣- عصمة الأنبياء ،
- ٣٤- نهاية الإيجاز ،
- ٣٥- رسالة في نفي الجهة ،
- ٣٦- مناقب الشافعى ،
- ٣٧- تعزيز التقدير ،
- ٣٨- لوامع البيئات ،

- ٣٩- رسالة في الهيولي ،
- ٤٠- اللطائف العيائية في المباحث الالهية ،
- ٤١- كتاب في الحيز والازل ،
- ٤٢- شرح سقط الزند ،
- ٤٣- الآيات والبيانات ،
- ٤٤- شرح المصدرات لاقليدوس ، (١-١٣٧)
- ٤٥- المنطق الكبير ،
- ٤٦- تتمة الأربعين ،
- ٤٧- الجامع الكبير ،
- ٤٨- الجامع الصغير ،
- ٤٩- شرح الخجاة ،
- ٥٠- شرح الارشاد ،
- ٥١- شرح عيون الحكمة ،
- ٥٢- المطالب الالهية ،
- ٥٣- كتاب في الرمل ،
- ٥٤- كتاب الفراسة ،
- ٥٥- جامع العلوم ،
- ٥٦- البراهين المحدثة ،
- ٥٧- رسالة في اثبات المعراج الجسدي (١٣٧-ب)

وهنا ارى من المفيد ان اذكر مجموعة المراجع المخطوطة الى راجعتها أثناء تحقيق المحصل، ولا داعي هنا لذكر بعض الاوصاف التفصيلية الخاصة بوصف كتابة المخطوطات مثل الوان الحبر والورق، والجلد وما الى ذلك، وخاصة في مثل هذا المخطوط الذى له عديد من النسخ، ولو كانت نسخة واحدة ربما كان ذلك لازما. ونورد هذه النسخ فيما يلى:

- ١- نسخة مكتبة اياصوفيا في استانبول المرقة ب ٢٣٥١ والمستنسخة عام ١٢١٩/٦١٦، وهي عبارة عن ١٠٤ ورقة اى ٢٠٨ صفحة والصفحة ١٨ سطراً واشرنا الى هذه النسخة بحرف "ا".
- ٢- نسخة دار الكتب المصرية في مصر فرع مكتبة التيمورية برقم ٢٦٨ كتبت في ١٢١٩/٥٦١٦، واشرنا الى ذلك بـ "ت" وهي عبارة عن ٣٢٨ صفحة.
- ٣- نسخة مكتبة جار الله في استانبول المرقة ب ١٢٦١ والمستنسخة في ٦٢١ ١٢٢٤م، ٧٥ ورقة ١٥٠ صفحة وفي كل صفحة ٢٣ سطراً. واشرنا الى ذلك بـ "ج" وفي الصفحات الأولى توجد نقط هامشية.
- ٤- نسخة مكتبة طوبقابي باستانبول فرع احمد الثالث برقم ٣١٩٩ وهي النسخة التي شرحها الطوسى والتي توجد في اخرها نسخة اخرى وهي عبارة عن ٤ ورقات، اى ٨ صفحات. وكتبت في ١٢٢٠/٥٦١٧م. وهذه النسخة توجد فيها بداية مستقلة وهي تكمل النسخة الموجودة في اياصوفيا وخطها شبيه بخط نسخة اياصوفيا ومخالفا لخط الجلد الذى فيه. والتي تتطبق مع النسخة التي طبعت في مصر سنة ١٣٢٣هـ ومع النسخ التي قابلناها. واشرنا اليها بحرف "د" وشرح الطوسى موجود في اولها.
- ٥- نسخة مكتبة الفاتح في استانبول برقم ٢٩٠١ المستنسخة في ١٢٨١م، وتوجد بين الصفحات (١٢٠ بـ ١-٧٢) وكل صفحة ٢٥ سطراً واشرنا الى ذلك بحرف "ف" وكتبت في مدرسة الجلالية في مدينة قونيا.

- ٦- نسخة مكتبة قره جلبى زاده فى استانبول. برقم ٢٣٣ و المستنسخة فى ١٣١٨/٥٧١٨ وهى ١٦٧ ورقة (٢٣٤ صفحة) وكل صفحات ١٧ سطرا اكثراها متائلة واشرنا اليها بحرف "ق".
- ٧- نسخة مكتبة كوبولى باستانبول برقم ٨٥١، كتبت فى مصر سنة ٦٦٤ ١٢٦٥م، ١١٣ ورقة (٢٢٦ صفحة) وكل صفحات ١٩ سطرا. واشرنا الى ذلك بحرف الكاف "ك".
- ٨- نسخة مكتبة "اللهلى" باستانبول برقم ٢١٥٢ كتبت سنة ١٥٦٥١ ١٣٧ ورقة (٢٧٤ صفحة) وكل صفحات ٢٣ سطرا. واشرنا الى ذلك بحرف اللام "ل".
- ٩- نسخة اخرى فى مكتبة "اللهلى" برقم ٢٤٣٦ كتبت ١٣١٦/٥٧١٦ م، ٨٢ ورقة (١٦٤ صفحة ٣٠ سطرا) واشرنا اليها بحرف اللام والباء "لب" وتوجد فى هامشها نقط وإضافات وتوبيخات.
- ١٠- نسخة مكتبة عاطف افندي باستانبول برقم ١٣٦٥ كتبت سنة ١٤٧٦/٥٨٨١ ١٤٥ ورقة (٢٩٠ صفحة) ٢١ سطرا، واشرنا اليها بحرف "ع".
- ١١- نسخة مكتبة يوسف اغا بمدينة قونيا برقم ٨٤٨٤١/٥٠٨٢ ورقة، ١٦٨ صفحة وكل صفحات ٢٣ سطرا، ولا يوجد فيها تاريخ الكتابة واظنها كتبت فى عهد السلجوقية واشرنا اليها بحرف الياء "ي".
- ١٢- نسخة مكتبة طوبقا بى فرع احمد الثالث برقم ١٧٦٨ وكتبت فى ٦٦٩ وقد استخدمنا ما فيها من متن فى شرح الطوسي لتصحيح وثبيت بعض الكلمات والمفاهيم والعبارات وهى ١٧٧ ورقة ٣٥٤ صفحة وكل صفحات ٢٣ سطرا واشرنا الى ذلك بحرف النون "ن" واظنها مكتوبة بخط المؤلف الطوسي كما سبق.
- ١٣- نسخة ولى الدين فى مكتبة بايزيد برقم ٢١٤٦ نُسخت فى ٦٩٤ وهي ٧٠ ورقة ٢٤٠ صفحة والصفحة ١٩ سطرا راجعتها من حين آخر ولذلك لم اشر اليها فى الفروق فى الهامش.

- ١٤- نسخة احمد الثالث رقم ١٨٨٤ نسخت في سنة ٧٢٤، ٢٢٨ ورقة،
 ٤٥٦ صفحة ١٥ سطراً جديداً الخط صغير الحجم أشرت اليها بحرف "س"
- ١٥- نسخة مكتبة راغب باشا باسطانبول برقم ٧٩١ مكتوبة سنة ٥٦٨٨.
 وهي نسخة على بن عمر الكاتب الفزويني شرحها تحت عنوان المفصل في شرح
 الحصول وهي ٢٥٠ ورقة (٥٠٠ صفحة) وكل صحة ٢٥ سطراً، أشرنا اليها
 عند تصحيح المتن - بحرف الصاد "ص".
- ١٦- نسخة مطبوعة في مصر سنة ١٣٢٣هـ ولها نسخ عديدة منتشرة في
 مكتبات البلدان المختلفة واستخدمت كمراجع منذ طبعها حتى الآن وبما أنها طبعت
 اعتماداً على نسخة واحدة اعتبر ناها نسخة واحدة، واشرنا اليها بحرف الميم
 "م" تسهيلاً لتصحيحها لمن بيده. انه من المناسب ان اذكر هنا ان الحصول
 قد طبع مرة ثانية في مصر بعد المراجعة والتقديم لطه عبد الرؤوف سعدون نشرته
 مكتبة كلية الأزهر دون تاريخ الان المراجع (لاندرى على ماراجم) قد جنى
 على الكتاب دون الشعور باى مسئولية علمية ولم يراجع حتى المخطوطات الموجودة
 في دار الكتب المصرية بل اكتفى بمثال انه في ص ٩٩ من طبعه في السطر الاول : بعد
 قول المصنف بهذه الصفة يضيف في نفسه (وهي الحياة) دون اشارة الى اى
 مخطوطة وهي غير موجودة في الطبعة الاولى وكيف له الحق بالتلاءب في متن المصنف
 أين هي الأمانة العلمية وعلى الأقل كان يجب عليه ان يشير الى انه من اضافاته نفسه
 ليتجنب الافتراء على المصنف. بعد تحقيق الحصول اعتماداً على تلك النسخ المخطوطة
 التي ذكرناها وبعد بيان اهم الفروق في المتن بين النسخ حسب ما وصلنا اليه من
 نتائج البحث يجب ان نشير هنا ايضاً الى ثلاثة نقاط مهمة:

ا- فالفرق المهم بين النسخ هو ما كتب في الصفحة الاولى والذى يبين لأجل
 من كتب هذا الكتاب او من يخاطب هذا الكتاب، وبناء على ذلك ينبغي ان
 نقسم المخطوطات الى مجموعتين :

(١) يتبع من المجموعة الاولى ان الكتاب كتبه بناء على رغبة مجموعة من
 الأصدقاء كما هي العادة في ذلك الوقت ، وتلك المجموعة من المخطوطات موجودة

في مكتبة ايا صوفيا وجار الله، نسخة شرح الطوسي، ونسخة ولی الدين واخیرا النسخة المطبوعة في مصر سنة ١٣٢٣هـ.

(ب) يبدو انه كتب الى احد كبار رجال الدولة وهو برتبة رئيس الوزراء او وزير على اقل تقدير، لانه يصفه بأنه قوام الدين عز الملک الصادر العادل قوام الدولة والدين نظام الاسلام عميد الملک، وهذه الجموعة توجد في مكتبة عاطف افندي، كوبرلو، وقره جلبى ولاهلى في استانبول، يوسف اغا في قونيا والمكتبة التيمورية في مصر، مغنيسا تحت رقم ٩٩٦.

١- واما بالنسبة الى اسم الكتاب فانه كما يلى: بناء على النسخ الموجودة في مكتبة الفاتح وقره جلبى ولاهلى برقم ٢١٥٢ يبدو ان اسم الكتاب "هو انوار القوامية في اسرار الكلامية".

ب- اما بناء على النسخ الموجودة في مكتبة كوبرلو ولاهلى برقم ٢٤٣٦ ويوسف اغا فيبدو انه هو كتاب "المحصل". واما بناء على النسخ الاخرى الموجودة في مكتبة ايا صوفيا وجار الله ولی الدين والتي لها شرح للطوسي فانه كما سماه الطوسي تلخيص "المحصل" وبناء على النسخة المطبوعة فاننا لا نجد الاسمين معا لكن عنوان النسخ المخطوطة في كلها في صفحتها الاولى هو اسم المحصل الانسخة الفاتح كما سبق واسم المحصل فيها بين قوسين.

٣- في النسخة المطبوعة وفي صفحة ١٧٨ وبعد جملة: "لخلا الزمان من الامام المعصوم" تنتهي (تکتمل) النسخة الموجودة في مكتبة تيمور ويوسف اغا، وايا صوفيا، ولاهلى، ٢١٥٢ وجار الله ومجنيسا وفيها يتعلق بالنسخة الاخرى الموجودة في مكتبة احمد الثالث كما اشرنا اليها آنفا برقم ٣١٩٩ تبدأ من هنا الى اخر الكتاب وكذلك نسخة الفاتح ولاهلى ٢٤٣٦ وقره جلبى ولی الدين ومن ثم شرح الطوسي يستمر الى آخر متن المطبوح يعني الى اخر صفحة ١٨٢ من المطبوع. ونحن من جهتنا اتممنا المتن العربي بناء على ما في هذه النسخ الاخيرة ثم ترجمنا الكتاب الى اللغة التركية اعتمادا على تحقيقينا.

بعد هذا كله بقى شيء واحد مهم لابد من بيانه وهو المنهج الذي سلكناه في تثبيت المتن ونخب تلخيصها في النقاط الآتية :

- ١— اذا كانت نسخة واحدة مخالفة للنسخ الأخرى كلها ذكرت تلك النسخة وذكرت معها النسخ الأخرى .
- ٢— وكثيرا ما ذكرت النسخ كلها في الهمامش للإشارة الى الفرق بينها .
- ٣— اذا كان النقص في نسخة واحدة ذكرت تلك النسخة فقط .
- ٤— اشرت احيانا الى فروق النسخ في التقطيع لاعطاء فكرة على ان هناك اختلافا ايضا في التقطيع في النسخ المعتبرة القديمة .
- ٥— واذا تفردت نسخة في المخالفة ذكرتها فقط .
- ٦— ان نسخة "ت" تذكر المؤنثات الاعتبارية. عدا ذلك فان القارئ ينبغي ان يضع نصب عينه ان نسخة "ت" تضع التقطع حسب زمانه حيث يختلف التقطيع في زمانه عمأك ان بعده. مثلا تضع نقطة على الصاد يظن انه الضاد وتضع الباء في مكان الباء الفوquانية : ايصالا : ايصالا (٢٨٦) التقابل : التقابل (٢٨٦) واما نحن فنضع الفروق النسخية كما هي موجودة في الخطوط فلا ينخدع القارئ بذلك. كما هي واضحة في (٣٠٤) في الكلمة حدثنا ينبغي ان يكون حدثنا واتفقت نسخة (ا) مع (ت) هنا ايضا وبعض النسخ لم يتتبه على ما أعتقد الى منهج التقطيع في عصرهما (ا،ت) اما نحن فإننا نصحح المتن حسب منهج التقطيع المتأخر المستعمل في زماننا . والله أسأل التوفيق